



جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان : علوم اقتصادية و علوم التسيير و علوم تجارية
فرع علوم مالية و محاسبة، تخصص مالية المؤسسة

بعنوان:

العوامل المحددة لممارسة إدارة الأرباح للشركات

المدرجة في بورصة عمان

"دراسة تطبيقية لبورصة عمان خلال الفترة 2015-2017"

من إعداد الطالبتين:

برجي صليحة

عباز مسعودة

نوقشت و أوجيزت علنا بتاريخ : 2019/06/19

أمام اللجنة المكونة من السادة :

رئيسا

(أستاذ محاضر - جامعة ورقلة)

د/ بن شنة فاطمة

مقررا و مشرفا

(أستاذ محاضر - أ- جامعة ورقلة)

د/ حفصي رشيد

مناقشا

(أستاذ محاضر - جامعة ورقلة)

د/ صغراوي رفيقة

السنة الجامعية: 2019/2018



جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني
في ميدان : علوم اقتصادية والتسيير و علوم تجارية
فرع علوم مالية و محاسبة، تخصص مالية المؤسسة

بغنوان:

العوامل المحددة لممارسة إدارة الأرباح للشركات

المدرجة في بورصة عمان

"دراسة تطبيقية لبورصة عمان خلال الفترة 2015-2017"

من إعداد الطالبتين:

برجي صليحة

عباز مسعودة

نوقشت و أوجيزت علنا بتاريخ: 2019/06/19

أمام اللجنة المكونة من السادة :

رئيسا
مقررا و مشرفا
مناقشا

(أستاذ محاضر - جامعة ورقلة)
(أستاذ محاضر - أ- جامعة ورقلة)
(أستاذ محاضر - جامعة ورقلة)

د/ بن شنة فاطمة
د/ حفصي رشيد
د/ صغراوي رفيقة

السنة الجامعية: 2019/2018

الشكر:

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد ...

وقبل أن نمضي تقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة...

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة...

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.....

"كن عالما .. فإن لم تستطع فكن متعلما ، فإن لم تستطع فأحب العلماء ، فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

وأخص بالتقدير والشكر:

الدكتور المشرف * حفصي رشيد *

الذي نقول له بشراك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"إن الحوت في البحر ، والطير في السماء ، ليصلون على معلم الناس الخير"

وكذلك نشكر كل المذكرة وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة

وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا من ساعد على إتمام هذا المذكرة

الإهداء

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى من يسعد قلبي يلقيها

إلى رمز الحب ويلسم الشفاء

إلى روضة الحب التي تنبت أزكى الأزهار

إلى القلب الناصع بالبياض

أمي الحبيبة

إلى رمز الرجولة والتضحية

إلى من دفعني إلى العلم وبه ازداد افتخار

أبي الغالي

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة

إلى رياحين حياتي

إلى من هم اقرب ألي من روعي

إلى من شاركني حزن ألام وبهم استمد عزتي وإصراري

إخوتي

إلى من أنسني في دراستي وشاركني همومي

تذكراً وتقديراً

أصدقائي

صليحة

مسعودة

الملخص

هدفت الدراسة إلى استخراج العوامل المحددة لإدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2015-2017 و المتمثلة في الحجم، السيولة، المديونية، ربحية الشركة، لعينة مكونة من 33 شركة مدرجة في بورصة عمان وذلك بالاعتماد على نموذج PANEL وبالاستعانة ببرنامج EVIEWS9. خلصت الدراسة الى ان ربحية الشركة هو محدد الأكثر تفسيراً لإدارة الأرباح في الشركات الأردنية، في حين أن حجم الشركة، سيولة الشركة، مديونية الشركة لم يكن لها دور في تفسير إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة عمان.

الكلمات المفتاح: إدارة الأرباح، مستحقات اختيارية، حجم، سيولة، مديونية، ربحية، بورصة عمان.

Résumé

L'étude visait à extraire les facteurs spécifiques à la gestion des bénéfices des sociétés cotées à l'ASE au cours de la période 2015-2017, à savoir: la taille de la société, sa liquidité, son endettement, la rentabilité de la société pour un échantillon de 33 sociétés cotées sur le marché basé sur le modèle PANEL et Utilisation du logiciel EVIEWS9.

L'étude a conclu que la rentabilité de la société est l'explication la plus spécifique de la gestion des bénéfices dans les sociétés jordaniennes, tandis que la taille de la société, la liquidité de la société et la dette de la société n'intervenaient pas dans l'interprétation de la gestion des bénéfices dans les sociétés cotées à la Bourse d'Amman.

Mots-clés: gestion des bénéfices, créances optionnelles, volume, liquidité, dette, rentabilité, ASE.

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتوى
IV	الإهداء
V	الشكر
VI	الملخص
VII	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
IX	قائمة الملاحق
X	قائمة المختصرات
أ	المقدمة
الفصل الأول: الادبيات النظرية والتطبيقية حول إدارة الأرباح	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الإطار النظري حول إدارة الأرباح
23	المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول ادارة الأرباح
29	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: دراسة قياسية للعوامل المحددة لممارسة إدارة الأرباح	
31	تمهيد
31	المبحث الأول: طريقة و أدوات الدراسة
35	المبحث الثاني: مناقشة وعرض النتائج
44	خلاصة الفصل الثاني
45	الخاتمة
49	قائمة المصادر والمراجع
53	الملاحق
57	فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
16	أهداف إدارة الأرباح و مضامينها	(1-1)
35	نتائج اختبار مصفوفة الارتباط	(1-2)
37	نتائج اختبار مضاعف لاغرونج (LM)	(2-2)
37	نتائج نموذج الانحدار التجميعي (PRM)	(3-2)
40	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	(4-2)
41	نتائج اختبار تجانس تباين الخطاء	(5-2)

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل	رقم
32	نموذج الدراسة	(1-2)
42	نتائج التوزيع الطبيعي	(2-2)

قائمة الملاحق :

الصفحة	الملحق	رقم
54	عينة من الشركات المدرجة في بورصة عمان قطاع الخدمات	(1)
55	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	(2)
56	نتائج اختبار تجانس تباين الخطأ	(3)

قائمة الرموز والاختصارات:

الاسم	الرمز
إجمالي أصول الشركة	TA
التغير في الأصول المتداولة	ΔCA
التغير في النقدية وما يعادل النقدية	$\Delta Cash$
التغير في الخصوم المتداولة	ΔCL
المستحقات الاختيارية	DACC
مصروف الاستهلاك والإطفاء	DEPTN
درين واطسون	DW
الإيرادات قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة	EBXT
مضاعف لاجرانج	LM
المستحقات الغير الاختيارية	NDACC
التدفقات النقدية التشغيلية	OCF
العقارات والممتلكات والآلات	PPE
التغير في أقساط الديون طويلة الآجل المستحقة والديون قصيرة الآجل الأخرى	$\Delta STDEBT$
التغير في إيرادات للشركة	ΔREV
المستحقات الكلية	TACC

مقدمة

تمهيد:

يمكن للمحاسب الممارس بخبرته تقديم رقم الأرباح الذي ترغبه الإدارة والذي يمكن كشفه أحياناً، وأحياناً أخرى لا يمكن كشفه إلا عند انهيار الشركة، وهو ما يظهر تحت مسمى إدارة الأرباح Earnings Management وتعد من أحدث ممارسات التلاعب المحاسبي الذي يمارس باستغلال المرونة المحاسبية المتاحة لها للاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية، وكذلك حالات التقدير والحكم الشخصي لبعض البنود الظاهرة في التقارير المالية لهيكل الصفقات لتعديل التقارير المالية، سواء أكانت لتظليل بعض أصحاب المصلحة حول الأداء الاقتصادي للشركة، أما لتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة بالتقرير دون خرق القواعد والمبادئ المحاسبية، وعند تسليط الضوء أكثر نجد أنّ الشركات المسعرة في البورصة الأكثر لجوءاً لمثل تلك الممارسات لأنّه لا بد لها أن تظهر بصورة المؤسسة الجيدة ذات الأرباح الوفيرة ليتم قبولها في البورصة.

وتعد بورصة الأردن للأوراق المالية من بين أهم الأسواق المالية العربية الناشطة والتي تضم عدد لأبأس به من المؤسسات المختلفة وتضمن قطاعات مختلفة، وقامت بعدت إنجازات في سنة (2017) تم صدور قرار تحول السوق عمان للأوراق المالية إلى شركة مساهمة عامة، وتولي هذه الأخير أهمية كبيرة للأرباح وإدارتها في المؤسسات المدرجة خاصة بعد إطلاق برنامج التعليم المستمر للعاملين في مجال الأوراق المالية والذي سيستمر لمدة ثلاث سنوات (2017 إلى 2019)، وتطوير مركز البيانات بالسوق ليخدم خطط التوسع والتطوير، من هنا ارتأينا من خلال هذه الدراسة أن نتعرف على ممارسات إدارة الأرباح، أساليبها و نحاول قياس مدى ممارستها في الشركات المسجلة في بورصة عمان لمؤسسات التي تنتمي لقطاع الخدمات.

➤ اشكالية الدراسة:

تؤدي إدارة الأرباح أو التحريف المتعمد للإرباح الى سلسلة من الفضائح المحاسبية للشركات في اغلب أنحاء العالم، وذلك نتيجة المرونة المتاحة للمعايير المحاسبية التي تسهل ممارسة إدارة الأرباح من قبل إدارة الشركة ويظهر ذلك حالياً في كثير من الجوانب المحاسبية التي لا تتوانى إدارة الشركة في استخدامها كوسيلة لتأثير على ارقام الربح الذي يخدم رغبتها ويلبي طموحها وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف هيئات المهنة وسلطات البورصة للحد من الممارسات الانتهازية للإدارة إلا ان هذه الجهود تبقى محدودة، لدى كان لا بد من طرح اساليب و طرق اخرى لاكتشاف ممارسات إدارة الأرباح و الحد منها، نظراً لعدم قدرة المعايير المحاسبية وحدها على مواجهة هذه الظاهرة.

بناء على ماسبق، تتجسد مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير العوامل المحددة لممارسة إدارة الأرباح على الشركات المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2015-2017 ؟

- وللإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية تم تجزئتها إلى مجموعة من إشكاليا تجزيه هي:
- هل توجد علاقة إحصائية ذات دلالة بين حجم الشركة و المستحقات الاختيارية؟
 - هل توجد علاقة إحصائية ذات دلالة بين سيولة الشركة و المستحقات الاختيارية؟
 - هل توجد علاقة إحصائية ذات دلالة بين مديونية الشركة و المستحقات الاختيارية؟
 - هل توجد علاقة إحصائية ذات دلالة بين ربحية الشركة و المستحقات الاختيارية؟

➤ فرضيات:

- الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة و المستحقات الاختيارية خلال فترة 2015-2017.
- الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سيولة الشركة و المستحقات الاختيارية خلال فترة 2015-2017.
- الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مديونية الشركة و المستحقات الاختيارية خلال فترة 2015-2017.
- الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية الشركة و المستحقات الاختيارية خلال فترة 2015-2017.

➤ أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى:

- التعرف على العوامل المرتبطة بإدارة الأرباح، وبيان نوع العلاقة بين كل عامل من هذه العوامل و إدارة الأرباح.
- تحديد ما مدى ممارسة ادارة الشركات المدرجة في بورصة عمان لإدارة الارباح.
- توضيح العلاقة بين إدارة الأرباح و العوامل المحددة لها في الشركات المدرجة في بورصة عمان.

➤ اسباب اختيار الموضوع:

من اهم اسباب اختيار الدراسة:

- الرغبة في التعرف على هذا الموضوع، والتعرف على المفاهيم المتعلقة به من ناحية النظرية ودراستها قياسيا.
- كونه احد المواضيع الراهنة الهامة على المستوى المحلي و الدولي.

▪ انتشار مظاهر الفساد والازمات المالية.

➤ أهمية الدراسة:

تناول العديد من الدراسات موضوع إدارة الأرباح من جوانب متعددة وبمنهجيات مختلفة وعبر فترات زمنية مختلفة، وتتجلى أهمية الدراسة في:

- تسليط الضوء على العوامل المحددة لممارسة إدارة الأرباح في الشركات المدرجة ببورصة عمان.
- تمثل إضافة للبحث العلمي من خلال الكشف عن ظاهرة إدارة الأرباح و تقديم الدليل على ذلك، والتعرف على العوامل ذات التأثير على سلوك المدراء باتجاه إدارة الأرباح.
- تساهم هذه الدراسة في تنبيه إدارات الشركات الاردنية الى خطورة ممارسات إدارة أرباح في محاولة للحد منها وإلزام المدراء بمتطلبات الإفصاح الكامل.

➤ حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة في الجانب النظري على دراسة البورصة وكيفية حساب المستحقات الاختيارية باستخدام العوامل المحددة للممارسة إدارة الأرباح، أما الدراسة التطبيقية تمت في بورصة عمان في قطاع الخدمات بالاعتماد على معطيات الشهرية للفترة الممتدة من 2015 الى 2017 وذلك لان فرص الحصول على البيانات اللازمة للدراسة متوفرة لهذا التصنيف من الشركات أكثر من غيرها.

➤ منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

المنهج المتبع لدراسة هذا الموضوع هو المنهج " الوصفي "، بحيث يتجلى لنا في الجانب النظري، وذلك من خلال عرض مختلف المفاهيم التي تتناول موضوع العوامل المحددة للممارسة ادارة الأرباح، كذلك الفصل التطبيقي لتحديد مدى ممارسة ادارة الأرباح، واستخدام الاساليب الاحصائية المناسبة، عن طريق استخدام البرنامج الاحصائي EViews9 بالاعتماد على نموذج جونز معدل 1995.

➤ صعوبات الدراسة:

➤ قلة توافر المصادر والمراجع الأولية والثانوية حول المشكلة أو القضية التي يعتمد عليها موضوع البحث العلمي، الأمر الذي يؤدي إلى استغراق الوقت والجهد الطويل من أجل البحث عن مصادر أخرى لتكوين إطاره النظري وقاعدة البيانات الخاصة به حول المشكلة.

➤ ضيق الوقت الذي حاصرنا مع بداية وضع الخطة و اثناء الكتابة في الموضوع حتى تسليمه.

➤ صعوبة نقل المعلومات و تلخيصها وهذا راجع للعينة الكبيرة من الشركات

- صعوبة الوصول إلى المعلومات، و الإحصاءات والأرقام الرسمية اللازمة في البحث العلمي.
- صعوبة الوصول إلى بعض ميادين المعلومات وصعوبة جمع البيانات اللازمة منها.

➤ مصادر جمع المعلومات:

تعتمد بيانات هذا البحث على المعلومات المتوفرة في القوائم المالية للشركات التي أخضعت للبحث، والتي تتوفر في التقارير السنوية للشركات، و في النشرات و التحليلات التي تصدر عن بورصة عمان، اضافة الى المجالات والكتب والمراجع العربية والأجنبية والمقالات والدوريات و غيرها من مصادر المعلومات التي عاجلت موضوع ادارة الارباح، وقد تم جمع البيانات اللازمة لتغطي الفترة الزمنية من بداية عام 2015 حتى نهاية 2017، و هذه الفترة تعتبر كافية لتغطية متطلبات البحث و استخلاص النتائج.

➤ هيكل الدراسة:

لتجسيد الدراسة و الوصول الى نتائجها المسطرة يتم اعتماد خطة تتضمن فصلين، الفصل الاول للجانب النظري أما الفصل الثاني فقد خصص للجانب التطبيقي، اضافة الى خاتمة عامة تتضمن النتائج و التوصيات المتوصل اليها.

- **الفصل الاول:** بعنوان "الادبيات النظرية و التطبيقية للإدارة الأرباح"، حيث تم تقسيمه الى مبحثين الاول خصص الاطار النظري الادارة الارباح والذي يتضمن ماهية ادارة الأرباح، دوافع وأسباب وطرق كشف عن إدارة الأرباح وأخلاقيات وانعكاسات إدارة الأرباح ومسؤولية الأطراف مختلفة ، اما المبحث الثاني فيتضمن الدراسات السابقة والذي يتناول الدراسات العربية والاجنبية و تقييمها.
- **الفصل الثاني:** خصص للدراسة التطبيقية لبورصة عمان للاوراق المالية و قد تم تقسيمه كذلك الى مبحثين، المبحث الاول تم فيه تحديد طريقة الدراسة، اما المبحث الثاني تم التطرق فيه الى عرض ومناقشة الدراسة وتحديد نتائج الدراسة وتحليلها ومناقشتها.

الفصل الأول: الادبيات النظرية والتطبيقية حول إدارة الأرباح

تمهيد:

يعتبر موضوع إدارة الأرباح من المواضيع الهامة لدى الباحثين والمهتمين بالشأن المالي والمحاسبي، فينظر إليه من زاويتين مختلفتين الأولى تتمثل بأهمية الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وان أي ممارسة أو تطبيق خلاف ذلك يعد انتهاكاً وتحايل على هذه المبادئ ويدخل في مجال الاحتيال والتلاعب، الهدف منه تضليل المستخدمين من خلال التلاعب بأرقام نتائج الأعمال والمركز المالي وهو ما سينعكس سلباً في المدى البعيد، إما الزاوية الثانية فهي زاوية المؤيدين لفكرة إدارة الأرباح حيث يعتقد هؤلاء بان إدارة الأرباح هي عبارة عن ممارسات ذكية من قبل المحاسبين، وإدارات الشركات تهدف إلى تحميل الدخل والمركز المالي ولا تعد خرقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية، بحيث يستخدمون احداث الطرق لتحقيق أغراضهم، لذلك تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين.

- المبحث الأول: الإطار النظري لإدارة الأرباح.

- المبحث الثاني: الدراسات السابقة ذات صلة بالموضوع.

المبحث الأول: الإطار النظري لإدارة الأرباح

يتناول هذا الجزء الجوانب النظرية المتعلقة بموضوع إدارة الأرباح حيث يتضمن مفهوم إدارة الأرباح وأساليبها و دوافع الشركات للقيام بممارسة إدارة الأرباح و وعدد من العوامل المؤثرة في عملية إدارة الأرباح.

المطلب الأول: ماهية إدارة الأرباح

من المعروف أن إدارة الأرباح تتم من خلال ممارسات التي تقوم بها إدارة، ففي الفترات التي سبقت ظهور شركات المساهمة كانت الحسابات تعد من المحاسب وإشراف المالك، الذي هو المسيطر على النشاط الاقتصادي للشركة، وبالتالي عدم وجود ممارسات إدارة الأرباح في المشاريع الفردية أو الشركات التضامنية لعدم الحاجة إليها. ومن ثم ظهرت شركات المساهمة، والتي كان ظهورها بسبب الثورة الصناعية، وحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة، وانفصال الملكية عن الإدارة، والذي كان السبب الرئيسي لإدارة الأرباح.¹

الفرع الأول: تعريف إدارة الأرباح

لقد وردت في الأدبيات المحاسبية تعاريف عديدة لإدارة الأرباح، انطلق واضعوها من وجهات نظر مختلفة، إذ استخدموا مدى واسع من أشكال التعبير لوصف الظاهرة نفسها في جوانبها المختلفة، لذا سيتم التوصل إلى تعريف عام لإدارة الأرباح من خلال التسلسل الزمني للتعريف التي قدمها مجموعة من الباحثين، ومن هذه التعاريف نجد:

- تعريف (Schipper 1989): "تدخل هادف أو مقصود في عملية الإبلاغ المالي الخارجي بغية الحصول على بعض المكاسب الخاصة."²

- تعريف (Healy and Wahlen 1999): بأنها "استخدام المديرين للاجتهااد في إعداد التقارير المالية بغرض أما التعتيم على القيمة الأساسية للشركة ، أو للتأثير على عملية توزيع الموارد"³.

¹ حكيم حمود فليح الساعدي, عباس حميد يحيى التميمي, إدارة الأرباح عوامل نشونها وأساليبها وسبل الحد منها, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة بغداد, دار غيداء للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, 2015, ص20.

² حكيم حمود فليح الساعدي, عباس حميد يحيى التميمي, مرجع سبق ذكره, ص20.

³ Healy P, and J. Wahlen. **A Review of the Earnings Management Literature and Its Implications for Standard Setting**. Accounting Horizons . 1998, Vol. 13, p 6.

- تعريف (Partha 2003): إدارة الأرباح بأنها " التحريف المتعمد للأرباح، الأمر الذي يفضي بدوره إلى أرقام محاسبية مختلفة بشكل أساسي عما يمكن أن يكون عليه في غياب التلاعب، وذلك عندما يتخذ المديرين قرارات لا تخضع لأسباب إستراتيجية بل لمجرد التعديل على الأرباح.¹
- تعريف (Mckee 2005): "إدارة الأرباح على أنها صناعة القرار الإداري القانوني والمقبول وتقريره بقصد تحقيق نتائج مالية مستقرة وقابلة للتنبؤ".²
- تعريف (Ronen and Yaari 2008): إذ قدموا ثلاثة تعاريف لإدارة الأرباح هي³:
 - 1- إدارة الأرباح البيضاء: وتعرف بأنها الإفادة من المرونة في اختيار المعالجة المحاسبية للإشارة إلى المعلومات الخاصة بالمدير بشأن التدفقات النقدية المستقبلية.
 - 2- إدارة الأرباح الرمادية: وتعرف بأنها اختيار المعالجات المحاسبية والتي هي أما بدافع الانتهازية أو لإغراض الكفاءة الإدارية.
 - 3- إدارة الأرباح السوداء: وتعرف بأنها ممارسة واستخدام الحيل tricks لتحريف أو تقليل شفافية التقارير المالية.

الفرع الثاني: التمييز بين مفهوم إدارة الأرباح والمفاهيم المرادفة له

ورد في الأدب المحاسبي العديد من المصطلحات والمفاهيم والتعريف لأساليب محاسبية ترتبط بإدارة الأرباح، وتعد هذه المفاهيم جزءاً من إدارة الأرباح أو مرادفاً لها، وتصنف جميعها تحت طاوله لعبة الأرقام The Financial Numbers Game⁴.

وهناك جدل كبير بين الأكاديميين حول تحديد طبيعة بعض المصطلحات ذات الصلة بلعبة الأرقام المالية، وبالأخص منها مصطلح التلاعب بالأرباح والتلاعب المحاسبي وممارسات إدارة الأرباح والمحاسبة الإبداعية، فقد يشير البعض إلى أن الممارسات غير المشروعة لإدارة الأرباح تتمثل بالتلاعب في الأرباح، إشارة في ذلك إلى التطبيقات المحاسبية التي تستغل المرونة في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً والمعايير المحاسبية

¹ عبد المجيد الطيب الفار، إدارة الأرباح، عمان دار جليس الزمان للنشر وتوزيع الطبعة الأولى 2010 ص 28.

² عبد المجيد الطيب الفار، مرجع سبق ذكره، ص 28.

³ Ronen, Joshua and Yaari, Varda, "Earnings Management Emerging Insights In Theory, Practice, and Research", Springer Inc, USA, 2008, P:25-26.

⁴ حكيم حمود فليح الساعدي، عباس حميد يحيى التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

وتقوم بانتهاكهما، أما بالجانب الشرعي أو القانوني فيتمثل بالممارسات المتمثلة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً والمعايير، والتي يطلق عليه بممارسات إدارة الأرباح.

أما Dechow and others 1996 فيشيرون إلى أنه يمكن أن تعد إدارة الأرباح احتيال الإدارة، والتلاعب في الأرباح ضمن حدود أو خارج نطاق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً GAAP، إلا أن Arens and others يرون أن إدارة الأرباح هي نوع من أنواع الاحتيال، فهي عبارة عن أنشطة متعمدة تقوم بها الإدارة لتحقيق الأرباح المستهدفة. ويتفق معهم Schroeder and others 2009 حينما أشاروا إلى أنه كلما كان التركيز على المنافع الإدارية للإدارة العليا، كلما ارتفعت مخاطر الاحتيال.¹

ويرى Babalyan 2004 أن مفهوم لعبة الأرقام المالية يحتضن جميع أنواع الأنشطة المسماة بالتلاعب المحاسبي وإدارة الأرباح والإبلاغ المالي الاحتيالي، وأن تصميم هذه الأنشطة في طبيعتها ربما تكون متشابهة، وقد يكون هناك بعض الاختلافات، لكن وبشكل دقيق لا يوجد اختلاف فيما بينهما، فالعديد من الباحثين اعتبروا أن التلاعب و الإفصاحات الانتقائية هما شكل من أشكال إدارة الأرباح.²

أما Gunny 2010 من جانبه فقد أشار إلى أن إدارة الأرباح يمكن تتم بأسلوبين هما إدارة المستحقات و أنشطة التلاعب. إن إدارة المستحقات Accruals Management تكون في إطار المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و المقبولة قبولاً عاماً، و التي تحاول أن تجعلها غامضة أو قناعاً للأداء الاقتصادي الحقيقي، أما أنشطة التلاعب Activiti Manipulation فإن معظمها يحصل خارج إطار المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و المقبولة قبولاً عاماً، في محاولة منها للتأثير على مخرجات النظام المحاسبي و المتمثلة بالكشوفات المالية.³

¹ حكيم حمود فليح الساعدي، عباس حميد يحيى التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

² Babalyan, Levon. " **Earnings Management by Firms Applying International Financial Reporting Standards**: Implications for Valuation, Presented to The Faculty of Economics and Social Sciences of The University of Fribourg (Switzerland), in fulfillment of The of The requirements for The degree of Doctor of Economics and Social Sciences, 2004, P:6-7.

³ Gunny, Katherine A, " **The Relation Between Earnings Management Using Real Activities Manipulation and Future Performance: Evidence from Meeting Earnings Benchmarks**", Contemporary Accounting Research Vol.(27), 2010, No.(3), P:859-860.

وقد أوضح Schilit and Perler 2010 أن التلاعب بالأرباح Earnings Manipulation يشير إلى كيفية تلاعب الشركات بكشف الدخل عن طريق الإبلاغ عن أرباح عالية، أو تضخيم الأرباح أو تخفيضها. وقد صنفا التلاعب إلى عدة أصناف هي¹:

- 1- التعجيل في تسجيل الإيرادات.
- 2- تسجيل إيرادات وهمية.
- 3- زيادة الدخل لمرة واحدة عن طريق الأنشطة غير المستمرة.
- 4- تحويل المصاريف الحالية إلى مدة لاحقة.
- 5- توظيف تقنيات أخرى لإخفاء المصاريف أو الخسائر.
- 6- تحويل الدخل الحالي لمدة لاحقة.
- 7- تحويل النفقات المستقبلية لمدد مبكرة سابقة للمستقبل.

وقد أشار Babalyan 2004 إلى انه يمكن اعتبار المحاسبة الإبداعية مصطلح مرادف للتلاعب المحاسبي، أما تمهيد الدخل فهو مجرد نوع من إدارة الأرباح، بينما أن المحاسبة غير المتحفظة فهي أيضا قريبة من المحاسبة الإبداعية ولكن لديها صبغة أكثر سلبية.²

أما Mulford and Comiskey 2002 فقد عرفوا المحاسبة الإبداعية Creative accounting على أنها جميع الخطوات المستخدمة في لعبة الأرقام المالية، بما في ذلك الأرباح أو تمهيد الدخل.³

ومن الجدير بالذكر أن المحاسبة الإبداعية ليست فرعاً من فروع المحاسبة مثل (المحاسبة الإدارية Managerial Accounting، المحاسبة المالية Financial Accounting، محاسبة التكاليف Costs Accounting... الخ)، وإنما هي مجموعة من الأساليب التي يبتدعها المحاسب من خلال ممارسته العلمية وخبرته في المجال المحاسبي، حتى تظهر المبالغ الواردة في الكشوفات المالية بشكل يعكس مصالح طرف دون الأطراف الأخرى التي تتعامل مع الشركة، مستغلاً في ذلك أمور عدة وهي كالآتي⁴:

¹ Schilit, Howard M. and Perler, Jeremy, "Financial shenanigans", 3th Ed, McGraw-Hill, 2010, P: 5-7.

² Babalyan. Levon, Op.cit, 2004,P:8 .

³ Mulford, Charles W. and Comiskey, Eugene E, "The Financial Numbers Game Detecting Creative Accounting Practices", John Wiley and Sons, Inc, new jersey, 2002,P:8-9.

⁴ حكيم حمود فليح الساعدي, عباس حميد يحيى التميمي, مرجع سبق ذكره, ص32.

1. الخبرة المتراكمة نتيجة لممارسة العمل المحاسبي.
2. المرونة التي وفرتها المبادئ المحاسبية في الاختيار بين الطرائق والإجراءات المحاسبية الواجبة الإتباع، ولا سيما إذا لم يكن هناك نظام محاسبي يلزم تلك الشركات بإتباع طريقة معينة دون أخرى.
3. ثقة المستثمرين، ولا سيما إذا لم يعتادوا على الاطلاع بين مدة وأخرى على ما تحقق من عوائد ومصادر تلك عوائد، أو جهل الكثير منهم بالمبادئ والطرائق المحاسبية.
4. أن المعلومات المحاسبية في أية شركة تكون بيد المحاسبين، إذ يعد المحاسب هو المصدر الأساسي لتوفير المعلومات المحاسبية لكل من الإدارة والأطراف كافة المتعاملة مع الشركة.

وقد اصطلح مهنيًا على تسمية الإجراءات الخفية للتلاعب في الكشوفات المحاسبية بالعديد من التسميات، وذلك حسب ما جاء في أدبيات هذا المجال، فمنها على سبيل المثال مصطلح إدارة الأرباح، الهندسة المالية، تمهيد الدخل، المحاسبة التجميعية، وأخيراً المحاسبة الإبداعية أو المحاسبة الخلاقة (الابتكارية).

وأياً كانت هذه التسميات فجميعها يستغل الثغرات السياسات المحاسبية وتعدد بدائلها ونقاط ضعفها المختلفة في سبيل إظهار البيانات المالية بغير صورتها الحقيقية، وبشكل يخدم فئة معينة مستفيدة من هذه الإجراءات الصورية على حساب باقي الفئات ذات المصلحة بالشركة، ولا سيما في حال الإفصاح عن البيانات المالية¹.

أما المفاهيم الأخرى للعبة الأرقام المالية فهي²:

1. المحاسبة غير المتحفظة Aggressive Accounting: هي الاختيار المتعدد للتطبيقات المحاسبية بهدف تحقيق النتائج المرغوبة، والتي هي في الغالب أرباح جارية عالية، بغض النظر فيما إذا كانت تلك التطبيقات منسجمة أو غير منسجمة مع المبادئ المحاسبة المقبولة عاماً.
2. الإبلاغ المالي الاحتمالي Fraudulent Financial Reporting: تحريفات مقصودة أو حذف في المبالغ أو الإفصاح في الكشوفات المالية والذي يتم لخداع وتضليل مستخدميها.

¹ حكيم حمود فليح الساعدي، عباس حميد يحيى التميمي، مرجع سبق ذكره، ص32.

² حكيم حمود فليح الساعدي، عباس حميد يحيى التميمي، مرجع سبق ذكره، ص33.

المطلب الثاني: دوافع وأسباب وطرق كشف عن إدارة الأرباح

الفرع الأول: دوافع إدارة الأرباح

هنالك العديد من الدوافع التي تقف وراء إدارة الأرباح حيث تم تقسيمها إلى المجموعات الآتية:

أ- دوافع تتعلق بسوق المال:

يؤدي الاعتماد الكبير الأرقام المحاسبية من جانب المستثمرين والمحللين الماليين، لغرض مساعدة في تقييم الأوراق المالية إلى إيجاد دافع لدى المدراء للتلاعب في الأرباح وذلك لمحاولة منهم للتأثير على أداء سعر السهم في سوق الأوراق المالية في الآجل القصيرة¹.

ب- دوافع تتعلق بالتعاقدات:

تستخدم الأرقام المحاسبية في بعض الأحيان للمساعدة في صياغة مجموعة من تعاقدات الشركة مع أصحاب المصالح، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى إيجاد دافع لدى المدراء للتلاعب في الأرباح بغرض إتمام هذه التعاقدات بشكل الذي يحقق أهداف هؤلاء المدراء و هنالك توعين من التعاقدات، الأول منها هو التعاقدات الخاصة بالافتراض والتي عادة تكون مقيدة بمجموعة من الشروط debt covenant. وعند مخالفة هذه الشروط قد يتم إنهاء التعاقد وتقع جزاءات على الشركة. ووجود هذه الشروط في اتفاقيات الديون يولد الدافع لدى المدراء للتلاعب في الأرباح بغرض تجنب مخالفة هذه الاتفاقيات. أما النوع الثاني فهو التعاقدات الخاصة بتعويضات الإدارة (المكافآت) management compensation contracts والتي تعتمد بشكل أساسي على رقم الأرباح ، وهذا من شأنه أن يدفع المدراء نحو زيادة الأرباح بغرض تحقيق منافع شخصية لهم².

ت- دوافع تتعلق بالتشريعات:

يحكم عمل الشركات العديد من التشريعات التي قد تولد لدى المدراء الدافع لإدارة الأرباح كما أن هذه التشريعات قد تكون خاصة بقطاع معين industry regulation مثل قطاع البنوك الذي يخضع لتشريعات

¹ عماد محمد علي أبو عجيلة، علام حمدان، أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح (دليل الأردن) مؤتمر الدولي، الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، الجزائر، 2009، ص 17.

² محمد حميدة، محمد عبد المجيد، "نموذج مقترح لقياس العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح، الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة" ، 32 عدد الأول، سنة 2012، ص 9-10.

خاصة مثل متطلبات كفاية رأس المال capital adequacy requirements. وقد تكون تشريعات عامة مثل تشريعات مكافحة احتكار antitrust regulation أو غيرها. وقد يدفع وجود مثل هذه التشريعات إدارة الشركة للتلاعب في الأرباح لكي تبدو الشركات ملتزمة بهذه التشريعات بغرض تجنب التدخل الحكومي gouvernement intervention وفي بعض الأحيان لكي تبدو أقل ربحية بغرض الحصول على الإعانات الحكومية¹.

الفرع الثاني: طرق الكشف و أسباب إدارة الأرباح

ونتناول في هذا الجزء طرق كشف الأرباح وأسبابه من خلال مايلي:

أ- طرق الكشف عن إدارة الأرباح:

إن عملية الكشف عن إدارة الأرباح هي عملية مهمة، وبالرجوع إلى الأدب السابق والمتعلق بالكشف عن إدارة الأرباح نجد أن العديد من الدراسات قد تعرضت لهذا الموضوع ومن هذه الدراسات دراسة (Mohanram 2003) والتي بينت أن هناك طريقتان للكشف عن إدارة الأرباح، هما طريقة التحليل المحاسبي وطريقة تحليل المستحقات الاختيارية².

1- طريقة التحليل المحاسبي:

أشار عبد المجيد الطيب الفار إلى عدد من الطرق هي³:

- تحديد السياسات المحاسبية الرئيسية.
- تقدير المرونة المحاسبية للشركة.
- تقييم الإستراتيجية المحاسبية للشركة.
- تقييم جودة الأوضاع للشركة.
- تحديد احتمالات المخاطر.
- منع التشوهات المحاسبية.

¹ محمد حميدة، محمد عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² Mohanram, P, ' How to Mange Earning Management Accounting World ' 2003,p: 13.

³ عبد المجيد الطيب الفار، مرجع سبق ذكره، ص 56-59.

2- قياس المستحقات الاختيارية:

ولقياس المستحقات الاختيارية يجب أولاً قياس المستحقات الكلية، Total Accruals حيث تتكون من نوعين من المستحقات، المستحقات الاختيارية والمستحقات الغير اختيارية، بحيث أن¹:

$$\text{المستحقات الكلية} = \text{المستحقات الاختيارية} + \text{المستحقات الغير الاختيارية}$$

ويمكن التعبير عن هذه المعادلة كما يلي:

$$TA_{i,t} = NDA_{i,t} + DAC_{i,t}$$

بحيث:

$TAC_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t).

$NDA_{i,t}$: المستحقات الاختيارية للشركة (i) في السنة (t).

$DAC_{i,t}$: المستحقات الغير اختيارية للشركة (i) في السنة (t).

وسيتم قياس المستحقات الكلية بطريقتين بديلتين للوقوف على أثر كل طريقة على النتائج. وهاتان الطريقتان هما²:

أ- طريقة المركز المالي التقليدية: ووفقاً لهذه الطريقة يتم:

1- احتساب المستحقات الكلية لكل شركة من شركات العينة وفي كل سنة من سنوات الدراسة وفقاً للنموذج

التالي:

$$TACC_{i,t} = \Delta CA_{i,t} - \dots(1) \dots_{i,t} DEPTN -_{i,t} \Delta STDEBT +_{i,t} \Delta Cash -_{i,t} \Delta CL$$

حيث:

$TACC_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة i في السنة t.

$\Delta CA_{i,t}$: التغير في الأصول المتداولة للشركة i في السنة t.

$\Delta CL_{i,t}$: التغير في الخصوم المتداولة للشركة i في السنة t.

$\Delta Cash_{i,t}$: التغير في النقدية وما يعادل النقدية للشركة i في السنة t.

¹ كهينة شاوشي، عوامل المحددة لممارسة إدارة الأرباح في شركات الجزائرية المدرجة في البورصة 2007-2009، مجلة الدولية علمية محكمة، عدد

الاقتصادي 24 أ، جامعة الأغواط، 2015، ص8.

² عبد المجيد الطيب الفار، مرجع سبق ذكره، ص 119.

$\Delta STDEBT_{i,t}$: التغيير في أقساط الديون طويلة الآجل المستحقة والديون قصيرة الآجل الأخرى للشركة i في السنة t .

$DEPTN$: مصروف الاستهلاك والإطفاء للشركة i في السنة t .

2- يتم تقدير معالم النموذج الذي سيتم من خلاله احتساب المستحقات غير الاختيارية العادية ($NDACC_{i,t}$) من خلال معادلة الانحدار التالية والتي ستتم بمجموعة شركات العينة في كل سنة على حدة.

$$TACC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1 / A_{i,t-1}) + \alpha_2 \Delta REC_{i,t} - \alpha_3 \Delta REV_{i,t} + \alpha_4 PPE_{i,t} / A_{i,t-1} + E_{i,t} \dots \dots \dots (2)$$

بحيث:

$TACC_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة i في السنة t .

$\Delta REV_{i,t}$: التغيير في إيرادات للشركة i في السنة t .

$\Delta REC_{i,t}$: التغيير في حسابات تحت التحصيل للشركة i في السنة t .

$PPE_{i,t}$: العقارات والممتلكات والآلات للشركة i في السنة t .

$A_{i,t-1}$: إجمالي أصول الشركة i عند نهاية الفترة $t-1$.

3- تحديد المستحقات غير الاختيارية العادية ($NDACC_{i,t}$) لكل شركة من شركات العينة وفي كل سنة من سنوات الدراسة من خلال معالم النموذج السنوية المقدرة أعلاه (a_1 و a_2 و a_3) كما يلي¹:

$$NDACC_{i,t} = \hat{\alpha}_1 (1 / A_{i,t-1}) + \dots \dots \dots (3)_{i,t} PPE_{i,t} + \hat{\alpha}_2 \Delta REC_{i,t} - \hat{\alpha}_3 \Delta REV_{i,t}$$

4- احتساب المستحقات الاختيارية لكل شركة على حدة وخلال كل سنة من سنوات الدراسة كما يلي:

$$DACC_{i,t} = TACC_{i,t} - NDACC_{i,t}$$

بحيث

$DACC_{i,t}$: المستحقات الاختيارية للشركة i في السنة t .

$TACC_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة i في السنة t .

$NDACC_{i,t}$: المستحقات غير الاختيارية للشركة i في السنة t .

¹ عبد المجيد الطيب الفار، مرجع سبق ذكره، ص 120.

ثانياً: طريقة التدفق النقدي : والتي اقترحت من قبل (Collins, 2002) حيث يرى الكاتبان أن طريقة السابقة تحمل في طياتها خطأ في قياس المستحقات الكلية ويرون أن طريقة التدفق النقدي أفضل لحساب المستحقات الكلية، وتقاس المستحقات الكلية وفقاً لهذه الطريقة كالتالي¹:

$$\text{TACC}_{i,t} = \text{EBXT}_{i,t} - \text{OCF}$$

بحيث

$\text{TACC}_{i,t}$: المستحقات الاختيارية للشركة i في السنة t .

$\text{EBXT}_{i,t}$: الإيرادات قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة للشركة i في السنة t .

$\text{OCF}_{i,t}$: التدفقات النقدية التشغيلية للفترة t . وتحديد المستحقات الكلية يتم إتباع نفس الخطوات بعدد 2، 3، 4، وفق ما ورد بالطريقة السابقة لاحتساب قيمة المستحقات الاختيارية.

وتتألف المستحقات الإجمالية من مستحقات اختيارية تحددها الإدارة، ومستحقات غير اختيارية تحدد اقتصادياً. وقد أشارت دراسة (Dechow and Salan, 1995) إلى وجود عدة نماذج تستخدم في تقدير المستحقات الاختيارية وهي²:

1- نموذج جونز (The Jones Model, 1991)

يعتبر هذا النموذج أحد النماذج المستخدمة لقياس إدارة الأرباح، باستخدام نموذج الانحدار لقياس المستحقات الاختيارية وبفصلها عن المستحقات الكلية. ويفترض متغيرين يعبران عن مستوى المستحقات الكلية، وهما مستوى الملكية الكلية كالمصانع، والتغير في حساب رأس المال العامل مثل التغير في الإيرادات. ولقد أشارت دراسة (Jones, 1995)، بأن هذا النموذج ناجح في تفسير ما يقارب 25% من التفاوت في المستحقات الإجمالية، وثمة انتقاد وجه لهذا النموذج تمثل في فصل المستحقات الكلية من ناحية الإيرادات وخاصة عندما يتم اللجوء إلى إدارة الأرباح من خلال إدارة الإيراد، إذ يعمل على استخراج هذا المكون من الاستحقاق الكلي جاعلاً من إدارة الأرباح تتجه نحو الصفر.

¹ عبد المجيد الطيب الفار، مرجع سبق ذكره، ص 121.

² خالد محمد اللوزي، أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار السهم (دراسة اختيارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان)، ماجستير في محاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الشرق الأوسط، جوان 2013، ص 13-14.

2- نموذج جونز المعدل (The Modified Jones Model ,1995):

يعد هذا النموذج من أفضل النماذج التي تعين إدارة الأرباح، حيث افترض هذا النموذج أن معامل المستحقات الاختيارية أقل قيمة من معامل المستحقات غير الاختيارية، أي أن المستحقات الاختيارية أكثر عرضة لتلاعب المديرين، لذا فهي مقياس صالح لإدارة الأرباح (Jones,1995).

3- النماذج المقطعية (Cross – Sectional Model):

تنقسم هذه النماذج إلى: نموذج جونز المقطعي، ونموذج جونز المقطعي المعدل، وتقدير المعالم باستخدام بيانات المقطع العرضي وليس السلسلة الزمنية (Defornd and Jiambalvo1994).

ب- أسباب إدارة الأرباح:

هناك أسباب عديدة تدعو الإدارة إلى انتهاج سياسة وإستراتيجية تمهيد الدخل أهمها¹:

- 1- تخفيض العبء الضريبي، وذلك من خلال توقيت حدوث بنود الإيرادات والمصروفات على مدار عدد من الفترات المالية.
- 2- استقرار سياسة توزيع الأرباح وهو أمر مرغوب فيه لتنمية وتعظيم ثقة المستثمر في أداء الشركة وكفاءة الإدارة.
- 3- تنمية وتقوية العلاقة بين الإدارة والعاملين، وذلك أن الزيادة الحادة في الأرباح المعلنة يمكن أن تؤدي إلى متطلبات بأجور مرتفعة من قبل العاملين.
- 4- أن سياسة تمهيد الدخل يمكن أن يكون لها أثر سيكولوجي على الاقتصاد.

الفرع الثالث: أساليب و أهداف إدارة الأرباح

يتم في هذا الجزء تناول أساليب وأهداف إدارة الأرباح من خلال:

أ- أساليب إدارة الأرباح

هناك ثلاث طرق لإدارة الأرباح وهي:

¹ خالد محمد اللوزي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

1. إدارة الاستحقاقات:

يتطلب نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية المتعارف عليها من المديرين القيام بوضع العديد من التقديرات المحاسبية التي لها تأثير جوهري على الأرباح المعلنة، ومن بين أحكام التقديرات المحاسبية التي يمكن أن تؤثر على الأرباح في اتجاه أو آخر ما يلي¹:

- تتطلب عقود الإنشاءات طويلة الأجل تقديرات تتعلق بالتقدم في إنجاز الأعمال وتكلفة هذا الإنجاز، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للتقدم في إنجاز الأعمال، وذلك بغرض تضخيم الأرباح.
- يتطلب احتساب الإهلاك تقدير العمر الإنتاجي وقيمة الخردة للأصول القابلة للإهلاك، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للعمر الإنتاجي وقيمة الخردة، وذلك لتدنية مصروف الإهلاك بنية تضخيم الأرباح.
- يجب أن يظهر حساب العملاء بالقيمة الصافية القابلة لتحقيق، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للقيم القابلة للتحصيل بغرض تحقيق مخصص الديون المشكوك فيها، ومن ثم تضخيم الأرباح.
- يجب تصنيف التكاليف إنتاج وتكاليف فترية، ويمكن للمديرين أثناء فترات نمو المخزون تصنيف بعض التكاليف الهامشية كتكاليف إنتاج بدلاً من تكاليف فترية، مما يؤدي إلى تدنية المصروفات، ومن ثم تضخيم الأرباح.
- يجب الاعتراف بأرباح بيع الأصول بالكامل في فترة البيع، ويمكن للمديرين التلاعب بتوقيت بيع الأصول كأوراق مالية والأصول الثابتة، مما يؤدي إلى تدعيم الأرباح.
- يجب إهلاك التكاليف المدفوعة مقدماً مقابل ضمان الأصول على فترة الاستفادة من هذا الضمان، ويمكن للمديرين من خلال التقديرات المتفائلة لتكاليف الضمان تخفيض المصروفات الحالية بهدف تضخيم الأرباح.
- يجب اعتبار مصاريف الصيانة العادية مصاريف دورية تحمل على الفترة أما مصاريف الصيانة غير العادية فتعتبر مصروف رأسمالي تحمل على الأصل موضوع الصيانة، ويمكن للمديرين تدعيم الأرباح الحالية من خلال معالجة مصاريف الصيانة العادية كمصاريف غير عادية.
- يمكن للمديرين تحفيز العملاء على التعجيل بالشراء عن طريق تخفيض السعر، وذلك بغرض زيادة المبيعات، ومن ثم تدعيم الأرباح.

¹ جبر إبراهيم الداعور، محمد نواف عابد، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة، في سوق فلسطين للأوراق المالية، جامعة الإسلامية فلسطين، م 17، ع 1، 2009، ص 823.

- يجب أن يظهر المخزون بالدفاتر على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل، ويمكن للمديرين من خلال استخدام قيم سوقية متفائلة تخفيض قيمة المخزون، ومن ثم ممارسة إدارة الأرباح.

وتشير وثائق لجنة سوق الأوراق المالية (SEF) إلى أنه في العديد من الحالات، وحين يصبح سلوك إدارة الأرباح شائعا داخل الشركة، يستنفذ المديرون في المراكز العليا جزءا كبيرا من الوقت لإيجاد الطرق التي تؤدي إلى استمرار الممارسات المخافة. وحيث أن الأطراف الخارجيين غير قادرين على ملاحظة الأنشطة اليومية للمديرين، لذا ينبغي على المراجعين، المحللين الماليين، والمستثمرين البحث بعناية عن أي إشارات تحذيرية إلى وجود إدارة الأرباح. ومن أهم هذه الإشارات التحذيرية:

- تدفقات نقدية لا ترتبط بالأرباح.
- حسابات عملاء لا ترتبط بالإيرادات.
- مخصصات ديون مشكوك فيها لا ترتبط بحسابات العملاء.
- احتياطات لا ترتبط بينود الميزانية العمومية.
- احتياطات التملك المشكوك فيها.
- الأرباح التي تتفق بدقة وبصفة دائمة مع توقعات المحللين الماليين.

2. اختيار توقيت ملائم لتطبيق سياسة محاسبية إلزامية:

عندما يصدر معيار محاسبي جديد فإنه يتم تحديد ميعاد لاحق لصدوره كبداية للتطبيق، ومع ذلك فإنه عادة ما تسمح المعايير المحاسبية بالتطبيق المبكر لأي معيار عن الميعاد المحدد، ويتاح للشركات الفرصة أن تقوم بالتطبيق المبكر أو الانتظار حتى الميعاد المحدد للتطبيق¹.

3. التغييرات المحاسبية الاختيارية:

وتتضمن التحول من طريقة محاسبية أخرى مثل التحول من طريقة الوارد أخيرا صادر أولا إلى الوارد أولا صادر أولا.

¹ فداوي أمينة، قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة مسجلة ببورصة، مجلة التنظيم والعمل، عدد 04، الجزائر، 2013، ص 5-7.

ب- أهداف إدارة الأرباح:

تهدف الإدارة من خلال إدارة أرباحها إلى تحقيق جملة من أهداف محددة مسبقا كتوقعات المحللين الماليين أو الإدارة نفسها بشأن الأرباح المستقبلية أو المحافظة على اتجاه نمو معين للأرباح، والجدول الموالي يخص أهم الأهداف¹:

الجدول رقم (1-1) : أهداف إدارة الأرباح و مضامينها

المضامين	الأهداف
- تلبية متطلبات الحكومة و المتمثلة بالضغوطات - تلبية متطلبات تحقيقات و إشراف الجهات التنظيمية مثل كفاية رأس المال - تخفيض ضريبة الدخل	- تخفيض التكلفة الحكومية
- تحديد عقود الدين و تجنب الانتهاكات المالية - تلبية متطلبات و شروط اتفاقيات الديوان و القيود على سداد توزيعات الأرباح	- تخفيض تكاليف رأس المال (تكاليف الحصول على الأموال)
- من خلال تعظيم إجمالي الأجر و الحوافز و المكافآت في الأجل القصير - زيادة الأمن الوظيفي للإدارة	- تعظيم ثروة المدراء

المصدر: حماد طارق، 2005، حوكمة الشركات، دار جامعة اسكندرية، مصر.

وقد تلجا الإدارة لممارسة إدارة الأرباح لأسباب أخرى وهي²:

1. التأثير على مقدار الضرائب المستحقة على المنشأة بالاعتراف المبكر ببعض الإيرادات أو تأجيل بعض المصروفات.

2. العمل على تجنب ظهور تباين واختلاف في نتائج أعمال المنشأة من سنة إلى أخرى، حتى لا يصبح هذا التباين كمقياس يستخدمه المستثمرون أقياس دراجة المحاطرة التي إن ارتفعت فمن شأنها رفع تكلفة رأس المال.

3. كسب ثقة أصحاب المصالح في المنشأة بما فيهم المساهمين وحملة الأسهم مما يعني خفض احتمالات التعرض للإفلاس.

4. خفض التكاليف الحكومية وتجنب التدخل الحكومي في المنشأة في حال كبير حجمها.

¹ خالد محمد اللوزي، مرجع سبق ذكره، ص 21-22.

² راجب مصطفى راجب على، علاقة أتعاب التدقيق بإدارة الأرباح، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016، ص 41-42.

5. تحقيق أهداف الإدارة الذاتية، ففي حال تعاقد الإدارة مع الملاك على أساس إن المكافآت و الحوافز الممنوحة للإدارة هي كنسبة من الأرباح المحققة فستعمل الإدارة حينها على تعظيم الأرباح المفصح عنها.

المطلب الثالث: أخلاقيات وانعكاسات إدارة الأرباح ومسؤولية الأطراف المختلفة

نظرا لما يتمتع به المديرون من صلاحيات كبيرة ومطلقة داخل الشركات، فإنهم الأقدر على الفهم والإلمام بكل المعلومات المتعلقة بأعمال تلك الشركات، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة أن يكون لدى هؤلاء المديرين إستراتيجية إفصاح عن تلك المعلومات للأطراف الخارجية التي ينقصها الكثير من الخبرة والإلمام بمجريات الأحداث داخل الشركات، التي إما أن يكونوا فيها مساهمين أو مستثمرين أو دائنين أو غير ذلك. كما ينبغي لهذه الإستراتيجية أن توازن بين الشفافية والإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المادية للشركة في الوقت الملائم من ناحية، والسرية التي تتطلب حماية المعلومات التي يجب أن تتاح للجميع من ناحية أخرى. حيث أن الحفاظ على هذا التوازن هو الرافد الرئيسي للحاكمية المؤسسة الجيدة داخل الشركة.¹

الفرع الأول: أخلاقيات إدارة الأرباح

أن الوضع الأخلاقي لإدارة الأرباح هو موضوع خلاف كبير، يعتمد على ما إذا كانت ممارستها مبررة أخلاقيا أم لا، أي هل تقصد الإدارة من ذلك التحسين الجوهرى لبعض الجوانب المتعلقة بإستراتيجيتها المستقبلية، أو للتضليل المتعمد للأطراف ذات العلاقة. وفي كل الأحوال فإن الخداع ليس دائما لا أخلاقيا، لكنه بحاجة إلى تبرير، فعندما يتوفر بديل عن الخداع، لا يمكن أن نجد مبررا لممارسة الخداع. وكما يقول الفيلسوف (BOK) أن المشكلة مع الخداع أنه قد يحجب هدفا ما، أو يحذف أو يخفي بدائل مناسبة، ينجم عنها تقديرات خاطئة تلحق الضرر بالطرف الذي تم خداعه.²

ويرى الباحث أن ما يميز إدارة الأرباح عن غيرها من الممارسات مثل (تمهيد الدخل وتنظيف القوائم المالية، وغيرها)، أنها تتم في السر عادة، أي أنه ليس هناك إعلان عن الأرباح التي قد أديرت، وكذلك ليس هناك إفصاح عن الأساليب التي استخدمت، ولا عن القيمة التي تم تعديلها. وبالتالي نستنتج أن إدارة الأرباح ليست مبررة أخلاقيا، وذلك بسبب أنها تتم في السر، ولا يفصح عنها بأي شكل من الأشكال، الأمر الذي يؤدي إلى

¹ هاني محمد الأشقر، إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير متوقعة للسهم، قدمت هذه الدراسة كمتطلب تكميلي للحصول على درجة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية- غزة-عمادة الدراسات العليا - كلية التجارة، 2010، ص 23 .

² هاني محمد الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص 23 .

التضليل والخديعة، وقد يقول قائل بأن هناك تناقضا بين الجزم بعدم وجود مبررات أخلاقية لإدارة الأرباح، وبين التسامح في إضفاء نوع من القانونية على بعض الممارسات التي قد يظن بأنها ما هي إلا أسلوب من أساليب إدارة الأرباح. ولكن هناك رأي مختلف للباحث حول ذلك التناقض، بأنه يرجح الرأي القائل بعدم وجود مبررات أخلاقية لإدارة الأرباح وخاصة إذا ما اقتربت بوجود تضليل وتعميم على بعض الأحداث الاقتصادية الهامة والتي قد تضر كثيرا بمصالح مختلف الأطراف. أما بخصوص الممارسات التي لا تقتزن ببعض التضليل أو الخداع، فهي تخرج عن أساليب ذات العلاقة بإدارة الأرباح إلى اجتهادات شخصية من أجل التحسين فقط وليس إلحاق ضرر.¹

الفرع الثاني: انعكاسات إدارة الأرباح على الأسواق المالية

يعتبر سوق المالي أو البورصة هي سوق خاص بعمليات البيع والشراء للأوراق المالية عن طريق الوسطاء، إذ يجتمع ويلتقي المتعاملون في أوقات محددة، وهذا المكان مزود بأحداث الوسائل وأجهزة الحاسب الآلي، وتعني البورصة بوضع الترتيبات العلمية والتقنية اللازمة لعمليات التداول على القيم المنقولة، بغية تقديم خدمات وتسهيل التعاملات بين وسطاء البورصة، وترقية التداول في الأوراق المالية.²

إن البورصة في العصر الحالي لم تختلف كثيرا من حيث المبدأ، فهي سوق يتم فيها بيع وشراء رؤوس أموال الشركات، فإذا أراد شخص أن يكون مشاركا أو مساهما في رأس المال إحدى الشركات، فما عليه إلا التوجه إلى شراء عدد من أسهم تلك الشركة، وبذلك يكون من أصحاب تلك الشركة التي امتلك جزءا من أسهمها، بجانب العديد من الأشخاص الآخرين الذين يمتلكون نسبة متفاوتة من تلك الأسهم، وبمعنى آخر إن من يملك أسهم أكثر في تلك الشركة يكون مالكا لأكثر نسبة من رأس مال فيها، وبذلك يكون له حق تصويت أكبر داخل الشركة في اجتماعات الهيئة العامة لاتخاذ القرارات الهامة في الشركة، لأنه أصبح أحد ملاكها.³

ومنذ ظهور الثورة الصناعية، كانت هناك حاجة إلى زيادة رأس مال الشركات بسبب كبر حجم الشركات وتوسع أنشطتها، لذا كان لابد من تمويلها من الجمهور العام، ويتم ذلك من خلال الأسواق المالية، ومنذ ذلك الحين اتصفت معظم التنظيمات الاقتصادية بانفصال الملكية عن الإدارة وبصفة خاصة في الشركات المساهمة، وقد أدى ذلك إلى انتشار ما يعرف بظاهرة الملكية الغائبة Absentee Ownership، والتي ترتب عليها ما يعرف بنظرية الوكالة، ونتيجة لتعارض المصالح بين الإدارة والمالكين، وبقيّة أصحاب المصالح في الشركة وعلى وفق

¹ هاني محمد الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص 23 .

² حكيم حمود فليح الساعدي، عباس حميد يحيى التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

³ حكيم حمود فليح الساعدي، عباس حميد يحيى التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

مبدأ الاختيار العقلاني الذي بموجبه يحاول كل طرف تعظيم منافعه الخاصة، فإنه يتوقع أن تأتي عملية اختيار السياسة المحاسبية للشركة متأثرة بالأهداف الذاتية للإدارة، بصرف النظر عما إذا كانت تلك الأهداف متوافقة أو غير متوافقة مع أهداف المصالح الآخرين، وحتى لو كان ذلك على حساب التمثيل الصادق للأحداث والعمليات من ناحية تقديم المعلومات¹.

وتعد ممارسات إدارة الأرباح إحدى المشكلات التي واجهت تلك المنظمات، وتعد من أخطر أنواع التلاعب، كونها ناتجة من التعمد من الإدارة من أجل تحقيق منافعها الذاتية، وقد ارتبطت إدارة الأرباح بأخطر المشكلات التي تؤدي إلى انهيار الشركات، وبالتالي انهيار الأسواق المالية الراعية لتلك الشركات بسبب عزوف المستثمرين عن الاستثمار في تلك الشركات، فضلا عن انهيار أسعار الأسهم نتيجة لإقبال المستثمرين على بيع استثماراتهم التي قد تؤول في الأخير إلى فقدان قيمتها المادية.²

الفرع الثالث: مسؤولية الأطراف المختلفة في عمليات إدارة الأرباح

إن إدارة الأرباح في المؤسسة و التي تمارس بالدرجة الأولى من قبل الإدارة التي لديها القدرة على التأثير بالتقارير المالية لن تتم لو لا وجود عوامل أخرى ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر و من أهمها الممارسات التي تتم من قبل مراجع الحسابات وبشكل عام تتم إدارة الأرباح وفق الاحتمالات التالية³:

- 1- أن تتم إدارة الأرباح دون قدرة المراجع الخارجي على اكتشافها رغم التزامه بمعايير المراجعة المتعارف عليها.
- 2- أن تتم إدارة الأرباح دون قدرة المراجع الخارجي على اكتشافها نتيجة انخفاض جودة المراجعة.
- 3- أن تتم إدارة الأرباح بالتعاون مع المراجع الخارجي و بطريقة تتعارض مع معتقداتهم و فهمهم للظروف المحيطة أي بطريقة لا تتلاءم مع السلوك الأخلاقي لمهنة المراجعة.

و انسجاما مع ما سبق فإن هناك عوامل متعددة ربما ساهمت في فشل عملية المراجعة الخارجية أهمها ما يلي⁴:

- 1- استخدام التقدير الشخصي للمراجع.
- 2- انخفاض جودة المراجعة والتي تكون بسبب تقديم المراجع لخدمات غير خدمات المراجعة و عدم تقدير المراجع لمسئولية القانونية بالإضافة إلى غياب المنافسة بين كبرى المكاتب العالمية للمراجعة.

¹ حكيم حمود فليح الساعدي، عباس حميد يحيى التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

² حكيم حمود فليح الساعدي، عباس حميد يحيى التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

³ خالد محمد اللوزي، مرجع سبق ذكره، ص 20 .

⁴ خالد محمد اللوزي، مرجع سبق ذكره، ص 21 .

- 3- انخفاض رقابة المساهمين وذلك لانتشار ظاهرة الجمود التفسيري للمعلومات المحاسبية وانخفاض الثقة بالمحللين الماليين و منظمات الوساطة المالية بالإضافة إلى تشتت الملكية بين صغار المساهمين.
- 4- قصور بعض المعايير التي تصدر من قبل المنظمات المهنية و الأكاديمية إلا انه في بعض الدول لا وجود لتلك المنظمات مهنية وأكاديمية مختصة بعملية إصدار المعايير المحاسبية من جهة و إن وجدت فهي لا تعمل على إصدار معايير محاسبية متسقة و متلائمة مع الظروف البيئية و الاقتصادية لتلك الدول.
- 5- والفجوة القانونية والتشريعية الناظمة لأعمال تلك المنظمات حيث أخفقت بعض التشريعات في ممارسة دورها الرقابي و الإشرافي مما ساعد على زيادة ظاهرة إدارة الأرباح بين المنظمات.

المطلب الرابع: العوامل المحددة لممارسة ونتائج إدارة الأرباح

ويضم هذا المطلب فرعين هما:

الفرع الأول: العوامل المحددة لممارسة إدارة الأرباح

يرى الكثير من الباحثين ان هناك عدة عوامل تؤثر في عملية إدارة الأرباح تساعد المديرين في استغلال هذه العوامل للمساعدة في قيامهم بممارسة إدارة الأرباح ومن بينها نجد:

أ- ربحية الشركة:

تحدد ممارسة الشركة لإدارة الأرباح بشكل كبير بمستوى الأرباح التي تحققها الشركة، إذ تعد الربحية مؤشرا هاما لتقييم الأداء، فقد تضاربت الأداء حول ربحية بالرأي الأول يقول أن الشركات ذات الأرباح المرتفعة تتجه نحو ممارسة إدارة الأرباح أكثر من الشركات ذات الربحية المنخفضة أما الرأي الثاني فمفاده أن الشركات التي تحقق زيادة في الإيرادات و الأرباح تكون اقل عرضة لإدارة الأرباح¹.

وعليه فمن المتوقع أن يكون اثر لربحية الشركات عينة الدراسة على اتجاهها نحو إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة، وسيتم قياس الربحية بنسبة²:

$$\text{ربحية الشركة} = \frac{\text{النتيجة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

¹ محمد الطيب محمد الشريف، إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية، الفكر المحاسبي، -، مج 17، ع 2، 2013، مصر ص 136.

² كهينة شاوشي، مرجع سبق ذكره، ص 117.

ب- مديونية الشركة

أن من دوافع إدارة الأرباح تجنب مخالفة اتفاقيات عقود الدين ، فإدارة الأرباح سيساعد المديرين على تحويل الثروة من حملة الدين إلى حملة الأسهم وذلك من خلال زيادة توزيعات الأرباح و الاقتراض الإضافي، وجعل صافي الثروة يقل عن الحد الأدنى المطلوب من قبل المقترضين . فالعلاقة الايجابية بين نسبة الدين إلى حقوق الملكية و استخدام الإجراءات المحاسبية لزيادة الربح يفسر عادة كدليل ان المديرين استخدموا الإجراءات المحاسبية لزيادة الدخل والتخلص من القيود عقد الديون¹.

وبذلك تعد نسبة المديونية من بين احد العوامل المحتملة التي تؤثر في اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية، حيث من المتوقع أن تلجأ الشركة ذات نسبة المديونية المرتفعة إلى التلاعب في الأرباح، حيث يتم قياس المديونية بنسبة²:

$$\text{مديونية الشركة} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ت- سيولة الشركة:

تعد السيولة من العناصر الأساسية التي يهتم بها مستخدمو القوائم المالية حيث تعكس درجة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة بمعنى قدرة الشركة على سداد الالتزامات القصيرة اجل عند استحقاقها. فمن المحتمل أن تقوم الشركات بالتلاعب بالأرباح لتحسين نسبة السيولة، وبيان قدرتها على سداد التزاماتها قصيرة الأجل و ضمان استمرارية النشاط³. حيث تم قياس سيولة الشركة بنسبة⁴:

$$\text{سيولة الشركة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ث- حجم الشركة :

أشارت نتائج دراسات عديدة الى انه كلما ازداد حجم الشركة كلما كانت احتمالية ادارة الأرباح فيها أكبر و ذلك بسبب وجود المجال الواسع لتنظيم المصروفات و المستحقات و البنود وغير العادية، و المرونة الأكبر في استخدام التغييرات المحاسبية وكذلك لوجود احتمالية أكبر لتقلب الأرباح بين سنة و أخرى في الشركات الكبيرة بعكس الحال في الشركات الصغيرة⁵.

¹ جبر إبراهيم الداعور، مرجع سبق ذكره، ص 827.

² كهينة شاوشي، مرجع سبق ذكره، ص 117.

³ كهينة شاوشي، مرجع سبق ذكره، ص 117.

⁴ كهينة شاوشي، مرجع سبق ذكره، ص 117.

⁵ عمر عيسى جهماني، "سلوك تمهيد الدخل في الأردن (دراسة ميدانية على الشركات مدرجة في بورصة عمان)"، مجلة العربية للمحاسبة، مجلد 4، عدد 1، الأردن، 2001، ص 118.

حيث إن التقلبات الكبيرة في إيرادات الشركة قد تثير الشكوك و توجه الأنظار نحو هذه الشركات و حجم المنافع التي تجنيها. لذلك يعتبر حجم الشركة عاملا مؤثرا في سياسات الشركات و إجراءات، اذ يتطلب من ادارة الشركة أن تتحمل أعباء إضافية تتعلق بفرض معدلات ضريبية اعلى، بالإضافة الى حساسية الشركات الكبرى بالنسبة للمحيط الخارجي و الى الدور الاجتماعي و السياسي الذي تتحمله الشركات كبيرة الحجم، من خلال الضغط عليها للمشاركة في المشاريع التنموية و الاجتماعية التي من شأنها مساعدة محدودي الدخل و التحسين من المستوى المعيشي الأفراد المجتمع والمساهمة في تخفيف نسبة البطالة عن طريق توظيف نسبة معينة سنويا، كما إنا لشركات ذات الحجم الكبير توجه ضغوطات كبيرة مقابل تجاوز توقعات المحللين الماليين، كما إن لديها القدرة على التفاوض بشكل قوي مع المراجعين للتغاضي عن الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، بالإضافة الى ان لديها ادارة قوية تمكنها من ان تتجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.¹

الفرع الثاني: نتائج إدارة الأرباح:

على الرغم من أن المدراء يدركون أن إدارة الأرباح و أن كانت تحقق منافع للمؤسسة في الأجل القصير إلا أنها قد تؤدي إلى مشكلات خطيرة في الأجل القصير إلا أنها قد تؤدي إلى مشكلات خطيرة في الأجل الطويل و من أهم هذه المشكلات ما يلي:²

1- تخفيض قيمة المؤسسة:

توجد العديد من قرارات التي تتخذها المؤسسة بغرض التأثير على الأرباح قصيرة الأجل إلا أنها يمكن أن تؤدي في الأجل الطويل إلى للإضرار بالكفاءة الاقتصادية للمؤسسة فعلى سبيل المثال تعجيل الإيرادات قد يؤدي إلى قيام المؤسسة ببيع المنتج في 30 ديسمبر بشرط كان من الممكن أن تكون أفضل لو تم بيع ذات المنتج لذات العميل في 2 يناير كظلك فان تأخير المصروفات الاختيارية (DISCRETIONARY EXPENSES) يمكن أن يؤدي في الأجل الطويل إلى الإضرار بأداء المنشأة فتأخير الصيانة البحوث والتطوير و تدريب العاملين قد يؤدي إلى فشل المعدات خسارة حصة المنشأة في السوق و تخفيض الإنتاجية.

2- تلاشي المعايير الأخلاقية:

إن كانت إدارة الأرباح لا تنتهك المعايير المحاسبية بشكل واضح فهي ممارسة مشكوك فيها من الناحية الأخلاقية فالمؤسسة التي تدير أرباحها ترسل رسالة للعاملين بها بان إخفاء و تضليل الحقيقة هي ممارسة مقبولة و يخلق المدراء الذين يتحملون خطر هذه الممارسة مناخا أخلاقيا يسمح بوجود أنشطة أخرى مشكوك فيها فالمدير

¹ إبراهيم احمد محمد العباس ، إدارة الأرباح المحاسبية و العوامل المؤثرة عليها في الشركات المساهمة الليبية" الماحستير في المحاسبة جامعة بنغازي كلية الاقتصاد قسم المحاسبة ، 2014 ص 62.

² هاني محمد الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص 36.

الذي يطلب من موظفي المبيعات تعجيل المبيعات في احد الأيام يخسر السلطة الأخلاقية التي تمكنه من انتقاد خطط المبيعات المشكوك فيها في يوم آخر و أيضا يمكن أن تصبح إدارة الأرباح منحدرًا فأساليب التحايل المحاسبية البسيطة نسبيًا تصبح معقدة أكثر فأكثر إلى أن تؤدي إلى خلق مخالفات جوهرية في القوائم المالية.

3- إخفاء مشكلات الإدارة التشغيلية (OPERATIONAL MANAGEMENT)

لا تتم ممارسة إدارة الأرباح على مستوى الإدارة العليا فقط و إنما تمارس أيضا على مستوى الإدارة التشغيلية فمدراء الإدارات التشغيلية يعالجون البيانات المالية بهدف الحصول على المكافآت الفورية بالترقيات أو تجنب انتقاد الأداء السيئ و من أهم مخاطر إدارة الأرباح في المستويات الإدارية الدنيا إخفاء مشكلات التشغيل عن الإدارة العليا فتبقى الأخطاء بدون تصحيح و المشكلات بدون حلول لفترة زمنية طويلة.

4- العقوبات الاقتصادية و إعادة القوائم المالية:

فرضت في السنوات الأخيرة بورصة الأوراق المالية الأمريكية عقوبات صارمة على الشركات التي قامت بإدارة أرباحها فعلى سبيل المثال في أوائل التسعينيات وقعت البورصة غرامة قيمتها مليون دولار على شركة (W.R.GRACE AND CO) و طلب منها إعادة حساب أرباحها و الإعلان عنها و السبب في ذلك أن الشركة بين عام (1990-1992) قامت بتخفيض أرباحها المعلنة و ذلك بتسجيل احتياطات غير صحيحة (55) مليون دولار و بين عام (1993-1995) قامت بإعادة الاحتياطات إلى الأرباح و ذلك لمقابلة الأرباح الفصلية المستهدفة. و حتى إذا لم تفرض بورصة الأوراق المالية غرامات أو عقوبات تأديبية أخرى فان مجرد إعادة حساب الأرباح و الإعلان عنها يمكن أن يكون في حد ذاته مكلفا للشركة فخلال السنوات الخمسة الماضية فقدت الشركات التي أعادت احتساب أرباحها في المتوسط (10%) من قيمتها السوقية خلال الثلاثة أيام التالية لإعلامها عن إعادة إعداد قوائمها المالية.¹

المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول ادارة الارباح

تم الاطلاع خلال مدة البحث على عدد كبير من الأبحاث و المقالات و المجالات التي تناولت الموضوع إدارة الأرباح خصص هذا المبحث لعرض هذه الدراسات.

المطلب الأول: الدراسات العربية

- دراسة (أبو عجيلة، 2007)².

هدفت هذه الدراسة إلى اختيار الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان من أهما تمارس إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة 2006-2007.

¹ راجب مصطفى راجب على، مرجع سبق ذكره، ص 48-49.

² أبو عجيلة، " اثر جودة التدقيق على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة المدرجة ببورصة عمان"، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان الأردن، 2007.

ومن أهم النتائج التي وصلت إليها الدراسة، إن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية قد مارست إدارة الأرباح وبينت أن هناك أثراً إحصائية لحجم مكتب التدقيق على إدارة الأرباح وأوصت الدراسة على العمل على وجود رقابة على مكاتب التدقيق على إدارة الأرباح.

- دراسة (فواز بن سفير معيض القثامي، 2010)¹.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية واختبار تأثير بعض العوامل المؤثرة على اتجاه تلك الشركات في ممارسة إدارة الأرباح، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من (78) شركة تتداول أسهمها في سوق المال السعودي وتمثل قطاع الصناعة والخدمات والزراعة، ولقياس إدارة الأرباح اعتمدت الدراسة على تقدير الاستحقاق الاختياري لعينة الدراسة باستخدام نموذج (Modified Jones Model 1995)، ولمعرفة تأثير بعض العوامل على ممارسة إدارة الأرباح تم بناء نموذج الانحدار، وجاءت نتائج الدراسة لتؤكد ممارسة الشركات المساهمة السعودية لإدارة الأرباح حيث تمارس الاستحقاق الاختياري بشكل سالب عموماً، وأوضحت النتائج أن الشركات المساهمة الصناعية والخدمية تمارس الاستحقاق الاختياري بطريقة سلبية في حين أن الشركات المساهمة الزراعية تمارس الاستحقاق الاختياري باتجاه موجب، وأن الشركات ذات الربحية تمارس إدارة الأرباح بشكل سالب، والشركات ذات الخسائر تمارس إدارة الأرباح بشكل موجب، وكذلك توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لحجم الشركة ونوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على إدارة الأرباح، وأشارت النتائج أيضاً لوجود تأثير لكلا من عاملي المديونية والربحية على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.

- دراسة (حبيب ماهر، 2011)².

هدفت الدراسة إلى التعرف على إدارة الأرباح وعوامل مؤثرة عليها في الشركات المساهمة السورية من خلال العوامل التالية (ربحية، حجم، شروط عقود مديونية، الكثافة الرأسمالية، الربح الخاضع للضريبة) ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بإعداد استبانته وتوزيعها على 134 مدير مالي للشركات المساهمة ثم استرداد 89 استبانته منها، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين ممارسة إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة عليها.

- دراسة (فداوي أمينة، 2013).

هدفت الدراسة إلى التعرف على الممارسات إدارة الأرباح، أساليبها وقياس ممارسات إدارة الأرباح في عينة من الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر خلال 2007-2009 بالاعتماد على نموذج جونز معدل أشارت

¹ فواز بن سفير معيض القثامي، "إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية"، ماجستير في المحاسبة، 2010.

² حبيب ماهر، إدارة الأرباح المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها في الشركات المساهمة السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة تشرين، سورية³ 2011.

النتائج إلى الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر قد قامت بممارسة إدارة الأرباح بشكل متفاوت خلال فترة الدراسة من خلال استخدام المستحقات الاختيارية إلا أنها لم تكن ذات دلالة إحصائية.

- دراسة (إبراهيم احمد محمد النعاس، 2014) .

تهدف الدراسة الى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية واختبار تأثير بعض العوامل على اتجاه تلك الشركات نحو ممارسة إدارة الأرباح، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من (11) شركة مساهمة، تمثل قطاعي الصناعة و المصاريف، واستخدام عدة أساليب إحصائية منها نموذج الانحدار المتعدد لمعرفة تأثير عوامل حجم الشركة وربحيتها و مديونية الشركة على ممارسات إدارة الأرباح ، كما استخدام اختبار (T) لبيان مدى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين قطاعي العينة.ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن الشركات المساهمة الليبية مارست إدارة الأرباح من خلال استخدام المستحقات الاختيارية بشكلها الموجب، في حين مارست المصاريف إدارة الأرباح باتجاه سالب. كما توصلت الى وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين ممارسات ادارة الأرباح وبين حجم الشركة و مديونيتها في القطاع الصناعي في حين لم يكن لعامل الربحية تأثير ذو دلالة إحصائية في هذا القطاع.

- دراسة (كهيبة شاوشي ، 2015) .

هدفت الدراسة إلى اختبار اثر بعض العوامل على اتجاه الشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة 2007-2009 نحو ممارسات إدارة الأرباح و المتمثلة في ربحية الشركة، سيولة الشركة، ويتكون عينة دراسة من (7) شركات.ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن مديونية الشركة من بين أهم العوامل وراء توجه الشركات الجزائرية نحو ممارسات إدارة الأرباح، إضافة إلى سيولة الشركة، في حين لم يكن هناك تأثير لمتغير الربحية على المستحقات الاختيارية للشركات العينة خلال فترة الدراسة .

- دراسة (عبد الناصر إبراهيم نور و حنان العواوودة ، 2017) ¹.

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى ممارسة الشركات الأردنية لإدارة الأرباح ، ولمعرفة مدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح على جودة الأرباح المحاسبية المعلن عنها . وقد اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 20 شركة صناعية أردنية مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2005-2012، وتوصلت نتائج تحليل الانحدار إلى

¹ عبد الناصر إبراهيم نور و حنان العواوودة ، " إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية : دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة " ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 13، العدد 2، 2017.

أن هناك أثر سالب ومهم إحصائياً لممارسات وأساليب إدارة الأرباح على جودة الأرباح، بينما كان لنسبة المديونية تأثير موجب وذو أهمية إحصائية على جودة الأرباح.

- دراسة (محمد جاسم، 2017)¹.

تهدف الدراسة إلى بيان أثر مكونات إدارة الأرباح وفقاً لنموذج Kothari et al. 2005 كمتغير مستقل على قيمة الشركة كمتغير تابع، خلال فترة 2009-2013، وبلغت عينة الدراسة (7) مصارف. وقد توصلت الدراسة إلى استنتاجات عدة أهمها: لا توجد علاقة ارتباطية بين مكونات إدارة الأرباح وفقاً لنموذج Kothari et al. 2015 وأسعار الأسهم، وكذلك لا توجد علاقة أثر بين مكونات إدارة الأرباح وفقاً لنموذج Kothari et al. 2015 وأسعار الأسهم.

المطلب الثاني: دراسات الأجنبية

- دراسة (Healy & Wahlen, 1999)

والتي هدفت إلى مراجعة الأدب المحاسبي الخاص بإدارة الأرباح وعلاقتها بوضع المعايير المحاسبية، ولقد ركزت هذه الدراسة على الآثار السلبية لإدارة الأرباح، من خلال استخدام المدراء لأحكامهم الشخصية في إعداد التقارير المالية لتضليل المساهمين بتعديل الأرقام المحاسبية التي تعكس أرباح الشركة، وفيما إذا كانت إدارة الأرباح تمارس من قبل مدراء الشركات والمحاسبين، وقد اعتمدت الدراسة على الاستحقاقات في التعرف على ممارسة عملية إدارة الأرباح، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن هناك دوافع متعددة لممارسة عملية إدارة الأرباح، منها التأثير على توقعات سوق الأوراق المالية وزيادة حوافز الإدارة وتخفيض تكاليف الاقتراض، وتجنب التكاليف السياسية وأثار بعض التشريعات والقوانين وغيرها من الأسباب الأخرى.

- دراسة (Oriole et al., 2003).

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى ممارسة الشركات الإسبانية، لإدارة الأرباح. وتتكون عينة الدراسة من (35) شركة مدرجة في بورصة إسبانية و الأكبر من بين 500 شركة مسجلة في البورصة. وقد استخدمت بعض العوامل كمؤشرات ممكنة لممارسة إدارة الأرباح، مثل التغيرات في المعايير المحاسبية من سنة إلى أخرى وكذلك تقارير التدقيق المتعلقة بها بالإضافة إلى وجود نتائج غير عادية ونتائج سنوات سابقة في حساب الأرباح والخسائر لهذه

¹ محمد جاسم محمد ، اثر مكونات إدارة الأرباح وفقاً لنموذج Kothari et al. 2005 على قيمة الشركة تحليل حالة لمجموعة من المصاريف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2009 ولغاية 2013. ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية المجلد الرابع عشر، العدد 1 ، 2017.

السنة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود بعض المؤشرات على ممارسة ادارة الأرباح من قبل شركات معينة. إصدار تقارير تحفظية وذلك راجع الى قيام بعض الشركات ببعض الممارسات التي من شأنها أن تؤثر على أرقام الواردة في التقارير المالية، والتي تمثلت في تحميل بعض المصاريف على الاحتياطات بدلا من تحملها على حساب الربح والخسارة.

- دراسة (Qiang and Terry, 2005)¹.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى قيام مديري الشركات الأمريكية بممارسة إدارة الأرباح لزيادة قيمة حصصهم، حيث أجريت هذه الدراسة على الشركات الأمريكية التي توفرت بائنتها في السوق خلال فترة الدراسة (1993-2000)، حيث افترضت الدراسة بأن المديرين الذين يحصلون على حوافز ملكية عالية هم أكثر ميلا للقيام ببيع حصصهم في المستقبل، وهذا ما يدفعهم إلى ممارسة إدارة الأرباح لزيادة قيمة حصصهم التي تباع باستخدام التعويض المبنى على الأسهم. ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي:

- 1- أن المديرين الذين يحصلون على حوافز ملكية عالية هم أكثر ميلا للقيام ببيع حصصهم في المستقبل، وأنهم أكثر ميلا لتقديم أرباح تتوافق مع أو تفوق تنبؤات المحللين.
- 2- إن حوافز حقوق الأسهم تؤدي إلى إدارة الأرباح، فالمديرين الذين يمتلكون حوافز ملكية عالية، ينتفعون من إدارة الأرباح بهدف رفع أسعار الأسهم وزيادة قيمة حصصهم (من الأسهم) لكي تباع في المستقبل.

- دراسة (Lan sun, 2009)².

هدفت الدراسة إلى الكشف عن إدارة الأرباح الأسترالية باستخدام المستحقات الاختيارية، أشارت نتائج إلى وجود نشاط واضح لإدارة، كما أوضحت أن لحجم الشركة والعائد على الأصول تأثير قوي على ممارسات إدارة الأرباح. ومن أهم النتائج الدراسة ما يلي:

- 1) - إن المديرين الذين يحصلون على حوافز ملكية عالية هم أكثر ميلا للقيام ببيع حصصهم في المستقبل، وأنهم أكثر ميلا لتقديم تقارير أرباح تتوافق مع أو تفوق تنبؤات المحللين.

¹ Qiang Cheng & Warfield Terry, " Equity Incentives and Earnings Management" , Accounting Review, Vol. 80, Issue 2, 2005.

² Lan Sun, Subhrendu Rath ,An Empirical Analysis of Earnings Management in Australia , International Journal of Social, Education, Economics and Management Engineering Vol:3, No:7, 2009.

2)- إن حوافز الحقوق الأسهم تؤدي إلى إدارة الأرباح، فالمديرين الذين يمتلكون حوافز ملكية عالية، ينتفعون من إدارة الأرباح بهدف رفع أسعار الأسهم وزيادة قيمة حصصهم (من الأسهم) لكي تباع في المستقبل. وأوضحت الدراسة بضرورة المحافظة على حقوق حوافز الأسهم، وضرورة مراقبة التقارير المقدمة من المديرين عن إدارة الأرباح.

- دراسة (Aurangzeb,2012).

تهدف الدراسة إلى تحليل اثر ادارة الأرباح على سياسات توزيع الأرباح ، طبقت على شركات النسيج المدرجة في بورصة كراتشي من خلال استخدام البيانات وتحليلها للمدة من 1966 الى غاية 2008 وتم استخدام سياسة توزيع الأرباح كمتغير و ادارة الأرباح بمتغيراتها الفرعية الثلاثة و هي العائد على المساهمين و حجم الشركة و نسبة التمويل متغير .

و توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها وجود علاقة عكسية بين ادارة الأرباح و سياسة توزيع الأرباح.

التعليق على دراسة السابقة:

- يظهر من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة اهمية موضوع ادارة الأرباح، وفي دراسة أعدتها (كهية شاوشي، 2015) تناولت فيها اختبار اثر بعض العوامل على اتجاه الشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة 2007-2009 نحو ممارسات إدارة الأرباح و المتمثلة في ربحية الشركة، سيولة الشركة، وتوصلت أيضا إلى أن مديونية الشركة من بين أهم العوامل وراء توجه الشركات نحو ممارسات إدارة الأرباح. وتناول (إبراهيم احمد محمد النعاس، 2014)، الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية واختبار تأثير بعض العوامل على اتجاه تلك الشركات نحو ممارسة إدارة الأرباح.

وتأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على عوامل محددة لممارسة إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية) على الشركات المدرجة ببورصة عمان، حيث جاءت متفقة مع بعض الدراسات السابقة في تناولها لموضوع ممارسات إدارة الأرباح، بحيث نجد ان هناك تباين واضح بين منهجية كل دراسة و نتائجها، وان معظم الدراسات السابقة تناولت بعض العوامل التي يمكن ان تكون وراء اتجاه الشركات نحو ممارسة ادارة الارباح والمتمثلة في ربحية الشركة، مديونية الشركة، سيولة الشركة.

ومن هنا تبرز اهمية الدراسة من حيث الكشف عن تأثير بعض العوامل على توجه الشركات الاردنية نحو ممارسات ادارة الارباح.

خلاصة الفصل :

ان ادارة الارباح تعتبر شكلا من إشكال التلاعب المحاسبي، بحيث يقوم من خلالها المحاسب باستخدام معرفته بالقواعد و القوانين، المبادئ و المعايير المحاسبية لمعالجة الارقام المسجلة في حسابات الشركات و التلاعب بها نتيجة لعدة دوافع منها تقديم انطباع جيد عن أداء الشركة و مخاطرها، ويستخدم في ذلك مجموعة من الأساليب و التقنيات، يتم قياسها و الكشف عنها بنماذج معينة.

الفصل الثاني:

دراسة العوامل المحددة لممارسة إدارة
الأرباح بورصة عمان خلال فترة 2015 –

2017

تمهيد:

يتناول هذا الفصل وصفا لمنهج الدراسة، والأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة و طرق اعدادها وكما تتضمن هذا الفصل وصفا للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة و تطبيقها، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي اعتمد الباحث عليها في تحليل الدراسة.

المبحث الأول: طريقة الدراسة

سنترك في هذا المبحث الى دراسة مجتمع وعينة الدراسة وكذلك متغيرات الدراسة وكيفية قياسها.

المطلب الأول: المجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة في بورصة عمان قطاع الخدمات والتي يبلغ عددها (46) شركة، وقد تأسست بورصة عمان في 11 مارس 1999 كمؤسسة مستقلة لا تهدف إلى الربح و مصرح لها بمزاولة العمل كسوق منظم لتداول الاوراق المالية في المملكة. وفي 20 فيفري 2017 تم تسجيل بورصة عمان كشركة مساهمة عامة مملوكة بالكامل للحكومة. وتدار شركة بورصة عمان من قبل مجلس ادارة مكون من سبعة اعضاء يعينهم مجلس الوزراء و مدير تنفيذي متفرغ يتولى ادارة و متابعة الاعمال اليومية للبورصة.

أما عينة الدراسة تشتمل على (33) شركة أردنية خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2017، التي تحقق الشروط التالية:

- ❖ تتوفر لها كل البيانات اللازمة لإجراء اختيارات الدراسة، وعلى وجه الخصوص البيانات المتعلقة باحساب المستحقات الاختيارية كقائمة التدفقات النقدية.
- ❖ ألا تكون قد ادجت او اوقفت عن التداول خلال فترة الدراسة.
- ❖ استثناء المؤسسات ذات طابع المالي مثل شركات التأمين، البنوك، الشركات العقارية...إلخ.

تشتمل البيانات اللازمة لإعداد الجزء التطبيقي على قائمة الميزانية العامة، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، بالإضافة إلى ملحقات القوائم المالية للشركة، وقد تم الحصول على المعلومات المالية بالرجوع الى المواقع الرسمية لشركات العينة التي تتضمن فضاء خاص بالبيانات المالية و معلومات تفصيلية حول النشاط و الاداء المالي للشركة .

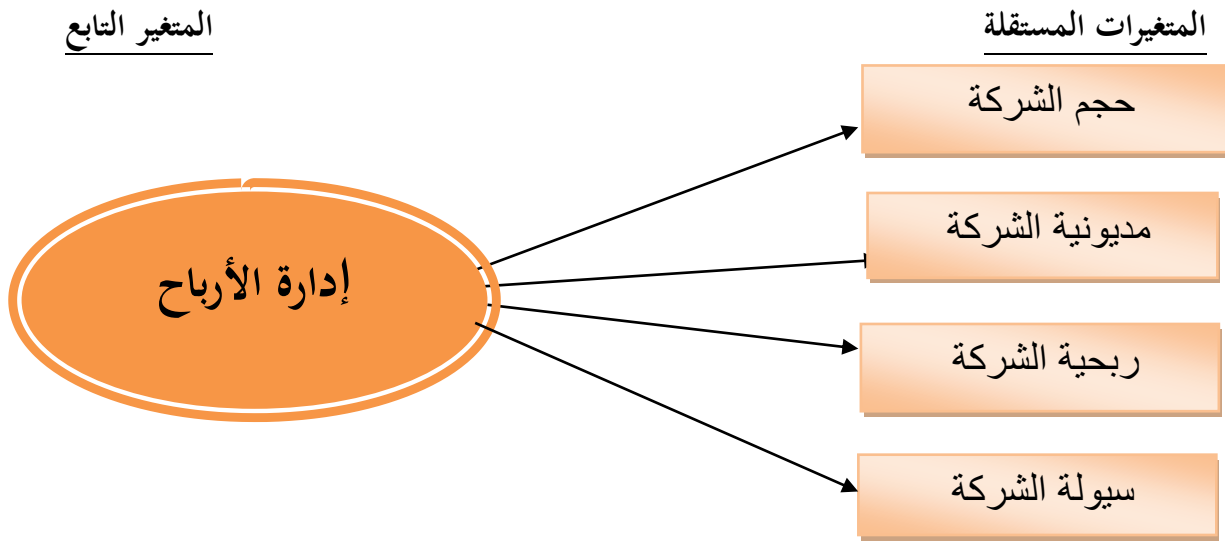
من بين المصادر التي تم الاعتماد عليها لجمع بيانات الدراسة نجد:

- ✓ التقارير المالية السنوية .
- ✓ الوثائق المرجعية للشركات .

المطلب الثاني: متغيرات الدراسة و كيفية قياسها

تتكون متغيرات الدراسة من متغير تابع هو المستحقات الاختيارية ومتغيرات مستقلة هي ربحية الشركة، مديونية الشركة، وسيولة الشركة كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-1): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبتين.

لقياس قيمة المستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة و المعبرة عن ممارسة ادارة الارباح تم الاعتماد على نموذج (Jones) المعدل من طرف (Dechow et al,1995)، ويتم حسابها وفقا للخطوات التالية:

1- حساب المستحقات الكلية:

ووفقا لهذه الطريقة يتم احتساب المستحقات الكلية لكل شركة من شركات العينة وفي كل سنة من سنوات الدراسة وفقا للنموذج التالي:

$$TACC_{i,t} = \Delta CA_{i,t} - DEPTN_{i,t} - \Delta STDEBT_{i,t} + \Delta Cash_{i,t} - \Delta CL_{i,t}$$

حيث ان:

$TACC_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة i في السنة t .

$\Delta CA_{i,t}$: التغير في الأصول المتداولة للشركة i في السنة t .

$\Delta CL_{i,t}$: التغير في الخصوم المتداولة للشركة i في السنة t .

$\Delta Cash_{i,t}$: التغير في النقدية وما يعادل النقدية للشركة i في السنة t .

$\Delta STDEBT_{i,t}$: التغير في أقساط الديون طويلة الأجل المستحقة والديون قصيرة الأجل الأخرى للشركة i

في السنة t .

$DEPTN$: مصروف الاستهلاك والإطفاء للشركة i في السنة t .

2- تقدير معالم النموذج (a_1 a_2 a_3)

لتقدير المستحقات غير الاختيارية، يتطلب الأمر تقدير معالم النموذج وهي a_1 ، a_2 ، a_3 من خلال

تصميم معادلات الانحدار لمجموعة شركات العينة لفترة الدراسة وفق المعادلة التالية:

$$TACC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1 / A_{i,t-1}) + 1_{-i,t} / A_{i,t} PPE_3 \alpha + 1_{-i,t} / A_{i,t} \Delta REC -_{i,t} \Delta REV (2 \alpha + E_{i,t} \dots \dots \dots (2)$$

حيث ان:

$TACC_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة i في السنة t .

$\Delta REV_{i,t}$: التغير في إيرادات للشركة i في السنة t .

$\Delta REC_{i,t}$: التغير في حسابات تحت التحصيل للشركة i في السنة t .

$PPE_{i,t}$: العقارات والممتلكات والآلات للشركة i في السنة t .

$A_{i,t-1}$: إجمالي أصول الشركة i عند نهاية الفترة $t-1$.

a_1 ، a_2 ، a_3 : معالم نموذج خاصة بالشركة (i)

3- حساب المستحقات غير الاختيارية:

في هذه المرحلة يتم تقدير قيمة المستحقات غير الاختيارية لكل شركة من شركات العينة خلال فترة الدراسة

، وذلك باستخدام معالم النموذج السنوية المقدرة في المرحلة السابقة من خلال المعادلة التالية:

$$NDACC_{i,t} = \hat{\alpha}_1 (1 / A_{i,t-1}) + \dots \dots \dots (3)_{i,t} PPE_3 \hat{\alpha} +)_{i,t} \Delta REC -_{i,t} \Delta REV (2 \hat{\alpha}$$

حيث ان:

$NDACC_{i,t}$: المستحقات غير الاختيارية للشركة i خلال الفترة t .

4- حساب المستحقات الاختيارية:

تشتمل المستحقات الكلية على المستحقات غير اختيارية و مستحقات اختيارية، وبالتالي فان المستحقات الاختيارية تمثل الفرق بين المستحقات الكلية و المستحقات غير الاختيارية للشركة خلال فترة معينة

$$DACC_{i,t} = TACC_{i,t} - NDACC_{i,t}$$

كما يلي:

حيث ان:

$DACC_{i,t}$: المستحقات الاختيارية للشركة i في السنة t .

$TACC_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة i في السنة t .

$NDACC_{i,t}$: المستحقات غير الاختيارية للشركة i في السنة t .

✓ المتغيرات الضابطة

● ربحية الشركة: يتم قياسها بقسمة النتيجة الصافية على إجمالي أصول الشركة.

$$\text{ربحية الشركة} = \frac{\text{النتيجة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

● مديونية الشركة: يتم قياسها بقسمة مجموع الالتزامات على مجموع الاصول في نهاية كل سنة.

$$\text{مديونية الشركة} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

● سيولة الشركة: يتم قياسها بقسمة الاصول المتداولة على الخصوم المتداولة.

$$\text{سيولة الشركة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

● حجم الشركة: يقاس باللوغاريتم الطبيعي لمجموع اصول الشركة في نهاية كل سنة، والهدف منه هو تقريب

البيانات الى توزيعها الطبيعي الذي يعتبر من بين شروط تطبيق طريقة المربعات الصغرى.

نموذج الدراسة

بهدف اختبار فرضيات الدراسة، تم تصميم نموذج في شكل معادلة انحدار خطي متعدد، يربط بين المتغير التابع المتمثل في ادارة الارباح المعبر عنه بالقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية و المتغيرات المستقلة، كما هو موضح في المعادلة:

$$DACC_{i,t} = b_0 + b_1 \text{La taille} + b_2 \text{liquidité} + b_3 \text{Endetment} + b_4 \text{L'earning} + \xi_i$$

حيث:

$DACC_{i,t}$ / القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية للشركة i في الفترة t .

La taille: حجم الشركة.

Liquidité: سيولة الشركة.

Endetment: مديونية الشركة.

L'earning: ربحية الشركة.

المبحث الثاني: مناقشة وعرض النتائج

سيتم من خلال هذا المبحث عرض و مناقشة مختلف النتائج التي ستتوصل اليها الدراسة.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

سنتناول فيه:

1- تحليل الارتباط:

الجدول رقم (1-2): نتائج اختبار مصفوفة الارتباط

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 05/28/19 Time: 19:52
Sample: 1 99
Included observations: 99

Correlation	ENDETEMENT				
	DACC	EARNING	LA_TAILLE	LIQUIDITE	
Probability					
DACC	1.000000				
EARNING	-0.797378	1.000000			
ENDETEMENT	-0.245514	0.396237	1.000000		
LA_TAILLE	-0.073340	0.081552	0.290190	1.000000	
LIQUIDITE	0.008944	-0.029490	-0.103144	-0.397773	1.000000
	0.9300	0.7720	0.3097	0.0000	-----

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (eviews9)

تبين إشارة معامل الارتباط طبيعة العلاقة الموجودة بين المتغيرين سواء كانت عكسية أو طردية على التوالي، في حين أن قيمة معامل الارتباط (I) يقيس قوة العلاقة الموجودة بين مستحقات الاختيارية وأحد محدداته وذلك من خلال القيمة الاحتمالية (prob) عند مستوى المعنوية 5 %، حيث إذا كانت قيمة (prob) أقل من 0.05% فإن قيمة معامل الارتباط تختلف معنويًا عن صفر، أي توجد دلالة إحصائية للارتباط الخطي بين المتغيرين.

- نلاحظ من خلال النتائج الوارد في الجدول رقم (1-2) أن هناك علاقة عكسية بين كل من المستحقات الاختيارية و كل من ربحية الشركة ومديونية الشركة وحجم الشركة بقيم احتمالية (0.0000، 0.0143، 0.4706) بالتوالي، وهي ذات دلالة الإحصائية لكل من ربحية الشركة لمديونية الشركة، و غير دالة إحصائية بالنسبة لحجم الشركة، ما يعني أن الشركات منخفضة الأرباح أكثر إدارة للمستحقات.

- نلاحظ كذلك من بيانات الجدول (1-2) أن هناك علاقة طردية بين كل من مستحقات الاختيارية و سيولة الشركة بقيمة احتمالية (0.9300) وهي غير دالة إحصائية.

يتضح كذلك من خلال النتائج الواردة في نفس الجدول أن هناك علاقة طردية ومعنوية بين كل من ربحية الشركة ومديونية الشركة حيث بلغت القيمة الإحصائية لها (0.0000)، وكذلك وجود علاقة بين مديونية الشركة وحجم الشركة (0.0036) وهي معنوية أقل من 0.05، في حين وجود علاقة عكسية ومعنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من سيولة الشركة وحجم الشركة والتي بلغت (0.0000).

2- تحليل الانحدار:

بعد تقسيم المتغيرات و تحليل الارتباط، ناقش الإجراءات عامة لتقدير معادلة المستحقات الاختيارية.

1-2 اختبار لاغرو نج (LM):

يعتبر هذا الاختبار الأول في نموذج البيانات المقطعية والذي يهدف إلى اختيار ما بين نموذج الانحدار التجميعي أو بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية من خلال اختبار فرضياته، فإذا كانت قيمة الاحتمالية (LM) عند مستوى المعنوية اقل من 0.05 فإننا نرفض فرضيات H_0 (نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم) و نقبل الفرضيات H_1 نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية هو الملائم للعلاقة وتعطي فرضيات نموذج كالتالي:

H_0 : نموذج الانحدار التجميعي وهو ملائم لتمثيل العلاقة.

H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية وهو ملائم لتمثيل العلاقة.

الجدول رقم: (2-2) اختبار لاغرو نج (LM)

Lagrange multiplier (LM) test for panel data
Date: 05/22/19 Time: 12:05
Sample: 2015 2017
Total panel observations: 99
Probability in ()

Null (no rand. effect) Alternative	Cross-section One-sided	Period One-sided	Both
Breusch-Pagan	2.246683 (0.1339)	1.073759 (0.3001)	3.320442 (0.0684)
Honda	-1.498894 (0.9330)	-1.036223 (0.8500)	-1.792599 (0.9635)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (eviews9)

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (3) نجد أن $(\text{prob}=0.05) > 0.1339$ ومنه نقبل H_0 و نرفض H_1 أي أننا نرفض نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية ونقبل نموذج الانحدار التجميعي.

2-2 اختبار معلمات النموذج: يتم اختبار معلمات النموذج من الناحية الاقتصادية لتحديد مدى

مطابقتها للتوقعات المسبقة ومن الناحية الإحصائية لتحديد مدى معنويتها الإحصائية.

الجدول رقم: (2-3) نتائج نموذج الانحدار التجميعي (PRM)

Dependent Variable: DACC
Method: Panel Least Squares
Date: 05/22/19 Time: 12:18
Sample: 2015 2017
Periods included: 3
Cross-sections included: 33
Total panel (balanced) observations: 99

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.85E+16	2.65E+16	0.699005	0.4863
LA_TAILLE	-9.29E+14	1.56E+15	-0.596718	0.5521
LIQUIDITE	-6.79E+12	2.03E+13	-0.334779	0.7385
ENDETEMENT	1.67E+16	1.25E+16	1.341870	0.1829
EARNING	-2.54E+15	2.05E+14	-12.38579	0.0000
R-squared	0.643098	Mean dependent var		-1.87E+15
Adjusted R-squared	0.627910	S.D. dependent var		3.47E+16
S.E. of regression	2.12E+16	Akaike info criterion		78.06906
Sum squared resid	4.21E+34	Schwarz criterion		78.20013
Log likelihood	-3859.419	Hannan-Quinn criter.		78.12209
F-statistic	42.34434	Durbin-Watson stat		1.886163
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (eviews9)

إنطلاقاً من النتائج الواردة في الجدول أعلاه، نجد أن إشارة الحد الثابت C: نجد أن إشارته موجبة وهذا ما يدل على وجود علاقة طردية ولكنها غير دالة بسبب أن القيمة الإحصائية لها أكبر من 0.05.

❖ **المتغير حجم الشركة:** تدل الإشارة في معادلة الانحدار المتعدد بالنسبة لمعامل هذا المتغير b_1 على وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل حجم الشركة والمتغير التابع المستحققات الاختيارية وهذا ما لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير حجم الشركة بوحدة واحدة فإن المستحققات الاختيارية ستتغير بـ 9.29 وحدة، وأن معامل b_1 ليس له معنوية اقتصادية.

❖ **سيولة الشركة:** يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (3) وبالنظر إلى قيمة b_2 تدل على وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل سيولة الشركة والمتغير التابع المستحققات الاختيارية وهذا ما لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير سيولة الشركة بوحدة واحدة فإن المستحققات الاختيارية ستتغير بـ 6.79 وحدة وأن معامل b_2 ليس له معنوية اقتصادية.

❖ **مديونية الشركة:** يلاحظ أن هناك علاقة طردية بين المتغير المستقل مديونية الشركة والمتغير التابع المستحققات الاختيارية وهذا ما توضحه قيمة معامل b_3 والتي بلغت 1.67 والتي تشير إلى العلاقة الطردية وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير مديونية الشركة بوحدة واحدة فإن المستحققات الاختيارية ستتغير بـ 1.67 وحدة، وأن معامل له معنوية اقتصادية.

❖ **ربحية الشركة:** نجد أن إشارته سالبة وهذا ما يدل على أن هناك علاقة عكسية بين المتغير المستقل ربحية الشركة والمتغير التابع المستحققات الاختيارية وهذا ما لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير ربحية الشركة بوحدة واحدة فإن المستحققات الاختيارية ستتغير بـ 2.54 وحدة، وأن معامل ليس له معنوية اقتصادية.

3- التحليل الإحصائي لنموذج:

عند إجراء الاختبار لفرضيات النموذج الانحدار الخطي المتعدد نأخذ مجموعة من المعايير القياسية الإحصائية، وسيتم اختبار النماذج المقدره باستعمال معايير إحصائية بهدف اختبار مدى الثقة الإحصائية في المقدرات الخاصة بمعلمات النموذج حيث يتم اختبار المعنوية الجزئية للمعلمات باستخدام إحصائية ستودنت واختبار المعنوية الكلية لنموذج باستخدام إحصائية فيشر ومعامل التحديد، تم دراسة مدى استقرار معلمات النموذج المقدر.

أ- اختبار المعنوية الإحصائية للمعامل المقدرة الجزئية:

في اختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة يمكن اعتماد على توزيع ستودنت للوقوف على القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة لسلوك المتغير التابع، وهذا من خلال الاعتماد على إحصائية t المحسوبة ومقارنتها بالقيمة الجدولة والمستخرجة من جدول توزيع ستودنت بمستوى المعنوية (0.05) ودرجة الحرية (n-k-1)، كما يمكن الاعتماد على القيمة الاحتمالية (prob) مقارنتها بمستوى المعنوي (0.05) وفقا للفرضيتين التاليتين:

$$- H_0: b_i = 0 / i = 1, \dots, 3$$

$$- H_1: b_i \neq 0 / i = 1, \dots, 3$$

وبناء على النتائج الواردة في الجدول أعلاه كانت نتائج الاختبار كالتالي:

- المعامل c ثابت: بلغت قيمة الاحتمالية المرافقة لمعامل الثابت Prob = 0.4863 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وعليه نقبل فرضية العدم H_0 نرفض الفرض البديل H_1 ، أي أن معلمة C ليس له لمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 .

- متغير حجم الشركة: أظهرت نتائج الواردة في الجدول رقم (3) أن القيمة الاحتمالية المرافقة لهذا المعامل بلغت Prob = 0.5521 وهي أكبر من 0.05% مما يعني قبول فرضية العدم H_0 ونرفض الفرض البديل H_1 ، أي أن معامل حجم الشركة b_1 ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

- متغير سيولة الشركة أظهرت نتائج الواردة في الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية المرافقة لهذا المعامل بلغت Prob = 0.7385 وهي أكبر من 0.05% مما يعني قبول فرضية العدم H_0 ونرفض الفرض البديل H_1 ، أي أن معامل سيولة الشركة b_2 ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

- متغير مديونية الشركة: أظهرت نتائج الواردة في الجدول رقم (3) أن القيمة الاحتمالية المرافقة لهذا المعامل بلغت Prob = 0.1829 وهي أكبر من 0.05% مما يعني قبول فرضية العدم H_0 ونرفض الفرض البديل H_1 ، أي أن معامل مديونية الشركة b_3 ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

- متغير ربحية الشركة: بلغت قيمة الاحتمالية المرافقة له Prob = 0.0000 هي أقل من 0.05% وعليه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرض البديل H_1 ، أي أن معامل ربحية الشركة b_4 له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

ب- جودة توفيق النموذج :

يعتمد هذا الاختبار بصفة أساسية على معامل التحديد المصحح لمعرفة نسبة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع، وحسب النموذج المختار أعلاه ألا وهو نموذج الإنحدار المتعدد وحسب النتائج الواردة في الجدول أعلاه نجد أن معامل التحديد بلغت قيمته $R=0.643098$ ومعامل التحديد المصحح $Adjusted\ R\ Squared = 0.627910$ أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 64.30% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وهي نسبة جيدة متوسطة ومقبولة.

4- اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

فمن خلال نفس الجدول أعلاه نجد أن قيمة الإحتمالية المرفقة بالإحصائية فيشر قدرت $Prob(F\text{-statistic})=0.0000$ وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي نرفض H_0 ونقبل H_1 ما يدل على وجود معلمة على الاقل تختلف معنويا عن صفر أي هناك دلالة إحصائية ومعنوية كلية للنموذج ومن خلال ما سبق يمكن كتابة معادلة النموذج الكلي كمايلي:

$$DACC_{i,t} = 1.85 - 9.29 \text{ La taille} - 6.79 \text{ liquidité} + 1.67 \text{ Endetment} - 2.54 \text{ L'earning} + \xi_i$$

5- اختبار الذاتي بين الأخطاء:

نعتمد لإجراء هذا الإختبار على إختبار Breusch-Godfrey الذي يركز على مضاعف لاغرو نج والذي يتوزع توزيع كاي دو، بحيث يسمح الإختبار بوجود إرتباط ذاتي من درجة أكبر من الواحد، ونتائج هذا التحليل ملخصة في الجدول أدناه وفقا لفرضتين التالين:

H_0 : عدم وجود إرتباط ذاتي بين الأخطاء.

H_1 : وجود إرتباط ذاتي بين الأخطاء.

الجدول رقم: (2-4) اختبار الذاتي بين الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	3.299856	Prob. F(1,93)	0.0725
Obs*R-squared	3.392381	Prob. Chi-Square(1)	0.0655

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (eviews9)

وتبين النتائج الواردة في الجدول أعلاه إن إحصائية مضاعف لاغرو نج المحسوبة تساوي 3.3923 فهي أقل تماما من القيمة المحدولة لتوزيع كاي دو بدرجة حرية 1 ونسبة معنوية 5 % والتي تساوي 3.841، وهذا ما تؤكدته القيمة الاحتمالية المرافقة حيث بلغت $prob=0.0655$ وهي أكبر تماما من المعنوية الإحصائية 0.05 وبتالي نرفض فرضية البديلة ونقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء من الدرجة الثانية.

6- اختبار تجانس تباين الأخطاء:

نستعمل اختبار ARCH من أجل اختبار تجانس تباين الأخطاء وذلك بالاعتماد على مضاعف لاغرو نج والذي يتوزع توزيع كاي دو، ونتائج هذا التحليل ملخصة في الجدول أدناه وفق الفرضيات الآتية:

H_0 : ثبات التباين البواقي.

H_1 : عدم ثبات التباين البواقي.

جدول رقم (2-5) اختبار تجانس تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.175881	Prob. F(1,96)	0.6759
Obs*R-squared	0.179217	Prob. Chi-Square(1)	0.6720

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (9views)

وإنطلاقا من النتائج الواردة في الجدول أعلاه نجد ان القيمة المحسوبة لمضاعف لاغرو نج $Obs^*R-squared=0.179$ فهي أقل تماما من القيمة المحدولة لتوزيع كاي دو بدرجة حرية 1 ونسبة معنوية 5 % والتي تساوي 3.841، وهذا ما تؤكدته القيمة الاحتمالية المرافقة لها حيث بلغت $prob=0.6720$ وهي أكبر تماما من المعنوية الإحصائية 0.05 وبتالي نرفض فرضية البديلة ونقبل فرضية العدم التي تنص على ثبات تباين البواقي.

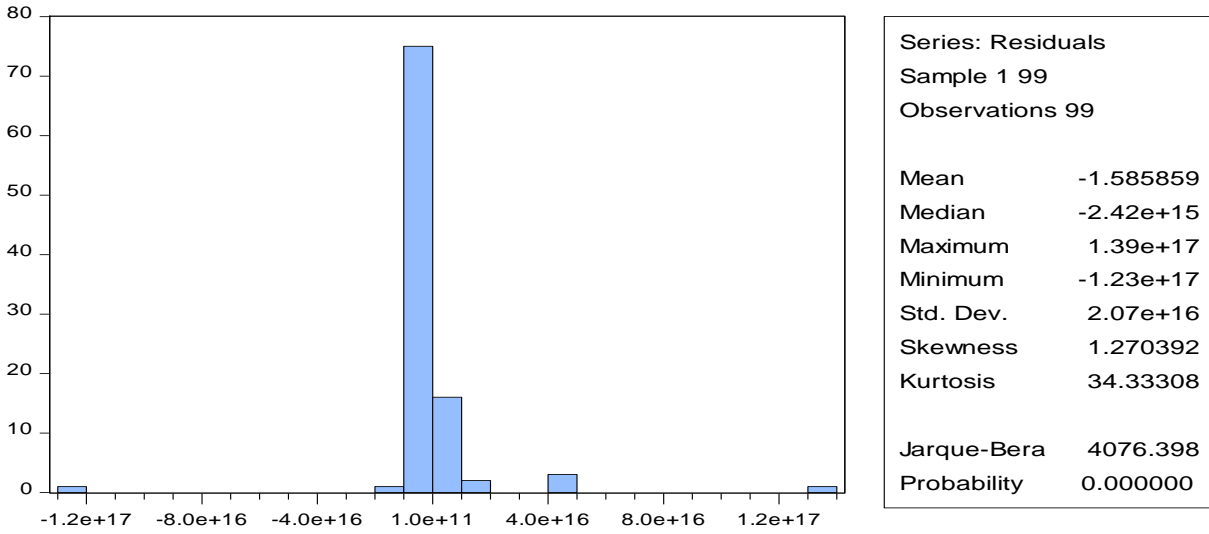
7- اختبار التوزيع الطبيعي:

بالنسبة لإختبار التوزيع الطبيعي للإخطاء فاننا سنعتمد على إختبار Jarque-Bera والذي يقوم على أساس فرضتين هما:

H_0 : الأخطاء موزعة توزيعا طبيعيا.

H_1 : الأخطاء غير موزعة توزيعا طبيعيا.

الشكل رقم : (2-2) إختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالعماد على البرنامج الإحصائي (views9)

من خلال القيمة الإحصائية المرافقة لإحصائية Jarque-Bera الواردة في أعلاه نجدها Prob= 0.0000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 ومنه نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وبتالي الأخطاء موزعة التوزيع الطبيعي.

وكما هو معلوم أن من بين شروط قبول النموذج المقدر هو عدم وجود تداخل في المتغيرات المستقلة فيما بينها، وكذلك عدم وجود إرتباط ذاتي بين حدود المتغير العشوائي من جهة، وأن هذا المتغير العشوائي يتوزع توزيعا طبيعيا، وبعد التأكد من هذه الإختبارات أظهرت النتائج المتحصل عليها عدم وجود تداخل بين المتغيرات المستقلة وخلو النموذج من مشكلة الإرتباط الذاتي مع وجود توزيع طبيعي للمتغير العشوائي، مما يعني أن النموذج صالح لتفسير العلاقة بين المتغيرات الدراسة.

المطلب الثاني: تحليل و مناقشة النتائج

إن نتائج التي تم الحصول عليها تمكن من معرفة أي المتغيرات التي تحدد المستحقات الإختيارية، والتي تعطي أحسن قدرة تفسيرية للمستحقات الإختيارية، وبالتالي سيتم عرض النتائج وفق الأسئلة التي تم طرحها في المقدمة حتى تكون متسلسلة و منهجية.

- كشفت نتائج الدراسة أن وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين المتغيرات المستقلة ربحية الشركة و مستحقات الإختيارية عند مستوى المعنوي 5%، وهذه النتيجة مخالفة لما جاءت في الدراسة حبيب ماهر والذي تواصل في الدراسة الى علاقة طردية، وموافقة لدراسة كهينة شاوشي، القشامي، ويعود وجود العلاقة عكسية بين

ربحية الشركة ومستحقات الاختيارية في شركات المدرجة بورصة عمان للأوراق المالية إلى أن الشركات منخفضة الأرباح أكثر إدارة للأرباح.

- كما كشفت الدراسة عن عدم وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغير سيولة الشركة ومستحقات الاختيارية عند مستوى معنوية 5% وهذه النتيجة جاءت موافقة لدراسة كهينة شاوشي حيث أن الشركات ذات سيولة مرتفعة أقل إدارة للأرباح، فهي لا تلجأ لتلاعب في الأرباح لتحسين سيولة لديها.

- وأظهرت نتائج الدراسة عن عدم وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل حجم الشركة ومستحقات الاختيارية عند مستوى معنوية 5% ، وهذه النتيجة مخالفة لما جاء في دراسة حبيب ماهر و إبراهيم محمد النعاس و Qiang and Terry، وموافقة لما جاءت به دراسة القشامي، ومنه يمكن القول أن حجم الشركة لم يكن وراء توجه شركات عينة الدراسة نحو ممارسة إدارة الأرباح .

- وقد كشفت الدراسة عن وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل مديونية الشركة ومستحقات الاختيارية عند مستوى معنوية 5% ، وهذه النتيجة موافقة لما جاء في دراسة حبيب ماهر و إبراهيم محمد نعاس وكهينة شاوشي ومخالفة لما جاء به دراسة القشامي ويعود وجود علاقة طردية إلى أن مديونية الشركة لم تكن وراء توجه شركات عينة الدراسة نحو ممارسة إدارة الأرباح ، فالشركات ذات مديونية منخفضة لا تتجه نحو إدارة للأرباح، حيث لا تلجأ لتلاعب في الأرباح لرفع نسبة المديونية.

خلاصة الفصل الثاني

حاولنا خلال هذا الفصل الإجابة عن فرضيات الدراسة من خلال البحث عن العوامل التي تفسر إدارة الأرباح لشركات المدرجة في البورصة عمان في قطاع الخدمات خلال الفترة (2015-2017) بالاعتماد على القوائم المالية و المتمثلة في الميزانيات وجدول حسابات النتائج، وكذلك من أجل دراسة العوامل محددة لإدارة الأرباح ومعرفة مدى تأثير كل من المتغيرات المستقلة (حجم الشركة، سيولة الشركة، المردودية الشركة، ربحية الشركة) على إدارة الأرباح. ويمكن تلخيص أهم نتائج المتوصل إليها كما يلي:

- وقد بينت النتائج أنه توجد علاقة عكسية دلالة إحصائية بين حجم الشركة والمستحقات الاختيارية.
- توجد علاقة عكسية دلالة إحصائية بين سيولة الشركة والمستحقات الاختيارية.
- توجد علاقة طردية دلالة إحصائية بين مديونية الشركة والمستحقات الاختيارية.
- توجد علاقة عكسية دلالة إحصائية بين ربحية الشركة والمستحقات الاختيارية.

خاتمة

خاتمة:

سعت هذه الدراسة الى استخراج العوامل المؤثرة في إدارة الأرباح لدى الشركات المدرجة في بورصة عمان، من خلال اختبار العلاقة بين العوامل و المستحقات الاختيارية. وتم اجراء الدراسة على المؤسسات المدرجة في بورصة عمان قطاع الخدمات خلال الفترة الممتدة من 2015-2017، بالاعتماد على نموذج جونز المعدل (Dechow, et al, 1995)، لقياس المستحقات الاختيارية، و نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع.

إختبار الفرضيات:

لقد وضع الباحثين في بداية الدراسة فروض أساسية كانت منطلق بحثه، ومن خلال تحليل تم توصل إلى ما يلي:

- كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة عكسية بين الحجم والمستحقات الاختيارية حيث بلغت قيمة المعامل $b_1 = -9.29$ ، كما بلغت القيمة المعنوية $prob = 0.5521$ وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، ما يعني أنها غير دالة من ناحية الإحصائية، ومنه يمكن القول أن حجم الشركة لم يكن وراء توجه شركات عينة الدراسة نحو ممارسة إدارة الأرباح و بالتالي نرفض هذه الفرضية، أي ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم شركة والمستحقات الاختيارية للشركات عينة الدراسة خلال فترة 2015-2017.

- كما كشفت كذلك عن وجود علاقة عكسية بين السيولة والمستحقات الاختيارية حيث بلغت قيمة المعامل $b_2 = -6.79$ ، كما بلغت القيمة المعنوية $prob = 0.7385$ وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، ما يعني أنها غير دالة من ناحية الإحصائية، ومنه يمكن القول أن سيولة الشركة لم تكن وراء توجه شركات عينة الدراسة نحو ممارسة إدارة الأرباح ، فالشركات ذات سيولة مرتفعة أقل إدارة للأرباح، حيث لا تلجأ لتلاعب في الأرباح لتحسين سيولة لديها وبالتالي نرفض هذه الفرضية، أي ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سيولة شركة والمستحقات الاختيارية للشركات عينة الدراسة خلال فترة 2015-2017.

- أما عن أثر مديونية الشركة على ممارستها لإدارة الأرباح فقد تبين من خلال الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين المديونية والمستحقات الاختيارية حيث بلغت قيمة المعامل $b_3 = 1.67$ ، كما بلغت القيمة المعنوية $prob = 0.1829$ وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، ما يعني أنها غير دالة من ناحية الإحصائية، ومنه يمكن القول أن مديونية الشركة لم تكن وراء توجه شركات عينة الدراسة نحو ممارسة إدارة الأرباح ، فالشركات ذات مديونية منخفضة لا تتجه نحو إدارة للأرباح، حيث لا تلجأ لتلاعب في الأرباح لرفع نسبة المديونية. وبالتالي نرفض هاته

الفرضية، أي ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مديونية شركة والمستحقات الاختيارية للشركات عينة الدراسة خلال فترة 2015-2017.

- ويتبين وجود علاقة عكسية بين الربحية والمستحقات الاختيارية حيث بلغت قيمة المعامل $b_4 = -2.54$ ، ما يعني أن الشركات منخفضة الأرباح أكثر إدارة للمستحقات، كما بلغت القيمة المعنوية $\text{prob} = 0.0000$ وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، ما يعني أنها دالة من ناحية الإحصائية، ومنه يمكن القول أن ربحية الشركة كانت وراء توجه شركات عينة الدراسة نحو ممارسة إدارة الأرباح و بالتالي تقبل هذه الفرضية، أي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية شركة والمستحقات الاختيارية للشركات عينة الدراسة خلال فترة 2015-2017.

النتائج:

وعلى ضوء التحليلات النظرية و العملية التي تم عرضها سابقا توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- أن هناك علاقة عكسية غير دالة إحصائية بين حجم الشركة والمستحقات الاختيارية.
- وجود علاقة عكسية غير دالة إحصائية بين سيولة الشركة ومستحقات الاختيارية
- وكشفت كذلك عن وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مديونية الشركة والمستحقات الاختيارية.
- وأن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين ربحية الشركة والمستحقات الاختيارية.
- كما كشفت عن وجود علاقة طردية بين ربحية الشركة ومديونية الشركة، وكذلك بين حجم الشركة ومديونية الشركة.

- كما كشفت عن وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين حجم الشركة وسيولة الشركة.

التوصيات:

بناء على ما توصل اليه من نتائج في هذه الدراسة ، فانه يمكن تلخيص اهم التوصيات التي يمكن الاستفادة منها، على النحو التالي:

✓ ان تعمل الابحاث الاخرى على استكشاف المزيد من الاساليب المستخدمة في ادارة الارباح من قبل الشركات الاردنية وتوضيح كيفية الكشف و معالجتها.

✓ ضرورة زيادة اهتمام الباحثين و الدارسين بموضوع ادارة الارباح، وذلك من خلال زيادة البحوث و الدراسات في هذا المجال.

✓ اجراء دراسات و ابحاث اخرى على غرار هذه الدراسة تشمل باقي القطاعات الاقتصادية التي لم يتم ادخالها في هذه الدراسة.

✓ يتوجب العمل على تطبيق عقوبات على الشركات التي تقوم بعمليات ممارسة ادارة الارباح وذلك بهدف المساهمة في الحد من تلك الممارسات.

افاق الدراسة:

وفي الاخير لا نزعم اننا قد احطنا بكل جوانب الموضوع ، وأنا الممنا بكل تفاصيله ، اما بسبب عجزنا وضعفنا الذي لا يخلو منه اي جهد بشري ، ورغم ذلك فإننا نعتبر هذا البحث محاولة نرجو ان تكون جهوده مثمرة ، يمكن الاستفادة منها في بحوث و مذكرات مستقبلية ، ولهذا يبقى موضوع هذه الدراسة اشكالية يمكن معالجتها بطرق شتى في الدراسات التي سيقوم بها الطلبة و الباحثين والتي يمكن ان تتمثل في :

- ادارة الارباح المحاسبية و العوامل المؤثرة عليها في البورصة .
- قياس ممارسات ادارة الارباح في الشركات المسجلة في البورصة .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب:

- 1- حكيم حمود فليح الساعدي، عباس حميد يحيى التميمي، إدارة الأرباح عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015.
- 2- عبد المجيد الطيب الفار، إدارة الأرباح، عمان دار جليس الزمان للنشر وتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.

ب- أطروحات الدكتوراه:

- 3- أبو عجيبة، " اثر جودة التدقيق على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة المدرجة ببورصة عمان"، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان الأردن، 2007.

ج- المذكرات ماجستير:

- 4- إبراهيم احمد محمد النعاس، " إدارة الأرباح المحاسبية و العوامل المؤثرة عليها في الشركات المساهمة الليبية"، الماجستير في المحاسبة جامعة بنغازي كلية الاقتصاد قسم المحاسبة، 2014.
- 5- حبيب ماهر، إدارة الأرباح المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها في الشركات المساهمة السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة تشرين، سورية، 2011.
- 6- خالد محمد اللوزي، أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار السهم (دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان)، ماجستير في محاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الشرق الأوسط، 2013.
- 7- راجب مصطفى راجب على، علاقة أتعاب التدقيق بإدارة الأرباح، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016.
- 8- فواز بن سفير معيض القثامي، " إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية"، الماجستير في المحاسبة، 2010.
- 9- هاني محمد الأشقر، إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير متوقعة للسهم، ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية- غزة-عمادة الدراسات العليا - كلية التجارة، 2010.

ث - المجالات :

- 10- جبر إبراهيم الداغور، محمد نواف عابد، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة، في سوق فلسطين للأوراق المالية، جامعة الإسلامية، م 17، ع1، 2009.
- 11- عبد الناصر إبراهيم نور و حنان العواودة، " إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية : دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 13، العدد 2، 2017.
- 12- عماد محمد علي أبو عجيلة، علام حمدان، أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح (دليل الأردن) مؤتمر الدولي، الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، الجزائر، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009.
- 13- عمر عيسى جهماني، " سلوك تمهيد الدخل في الأردن (دراسة ميدانية على الشركات مدرجة في بورصة عمان)"، مجلة العربية للمحاسبة، مجلد 4، عدد 1، الأردن، 2001.
- 14- كهينة شاوشي، عوامل المحددة لممارسة إدارة الأرباح في شركات الجزائرية المدرجة في البورصة 2007-2009، مجلة الدولية علمية محكمة، عدد الاقتصادي 24 أ، جامعة الأغواط جوان 2015.
- 15- محمد الطيب محمد الشريف، إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية، الفكر المحاسبي - مصر، مج 17، ع 2، 2013.
- 16- محمد جاسم محمد، اثر مكونات إدارة الأرباح وفقا لنموذج kothari el at. 2005 على قيمة الشركة تحليل حالة لمجموعة من المصاريف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2009 ولغاية 2013، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية المجلد الرابع عشر، العدد 1 ، 2017.
- 17- محمد حميدة، محمد عبد المجيد، نموذج مقترح لقياس العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح، الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة جامعة بنها، 32 عدد الأول، سنة 2012.
- 18- فداوي أمينة، قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة مسجلة ببورصة، مجلة التنظيم والعمل، عدد 4، الجزائر، 2013.

ثانيا : المراجع الأجنبية:

- 19- Babalyan. Levon, " **Earnings Management by Firms Applying International Financial Reporting Standards: Implications for Valuation**، Presented to The Faculty of Economics and Social Sciences of The University of Fribourg (Switzerland), in fulfillment of The of The requirements for The degree of Doctor of Economics and Social Sciences, 2004.
- 20- Healy P، and J. Wahlen, **A Review of the Earnings Management Literature and Its Implications for Standard Setting**, Accounting Horizons .Vol. 13،No 4, 1998.
- 21- Gunny، Katherine A, " **The Relation Between Earnings Management Using Real Activities Manipulation and Future Performance: Evidence from Meeting Earnings Benchmarks**"، Contemporary Accounting Research Vol. (27), No.(3), 2010.
- 22- Lan Sun, Subhrendu Rath, "**An Empirical Analysis of Earnings Management in Australia**", International Journal of Social, Education, Economics and Management Engineering Vol:3, No:7, 2009.
- 23- Mohanram, ' **How to Mange Earning Management Accounting World** ' 2003.
- 24- Mulford, Charles W. and Comiskey, Eugene E, "The **Financial Numbers Game Detecting Creative Accounting Practices**"، John Wiley and Sons، Inc، new jersey, 2002.
- 25- Ronen، Joshua and Yaari, Varda, "**Earnings Management Emerging Insights In Theory، Practice، and Research**"، Springer Inc، USA, 2008.
- 26- Schilit, Howard M. and Perler, Jeremy,"**Financial shenanigans**"، 3th Ed, McGraw-Hill, 2010.
- 27- Qiang Cheng & Warfield Terry, " **Equity Incentives and Earnings Management**", Accounting Review, Vol. 80, Issue 2, 2005.

الملاحق

الملحق رقم (1): عينة من الشركات المدرجة في بورصة عمان قطاع الخدمات

الرقم	اسم الشركة	الرقم	اسم الشركة	الرقم	اسم الشركة
1	افاق للطاقة	12	الخطوط البحرية الوطنية الاردنية	23	عالية - الخطوط الجوية الملكية الاردنية
2	الاردن لتطوير المشاريع السياحية	13	الدولية للفنادق والاسواق التجارية	24	عبور للشحن والنقل
3	الاردنية للاستثمار والنقل السياحي الفا	14	الركائز للاستثمار	25	فيلاذيفيا الدولية للاستثمارات تعليمية
4	المجموعة الاستشارية الاستثمارية	15	الزرقاء لتعليم والاستثمار	26	كهرباء محافظة اربد
5	الاسراء لتعليم والاستثمار	16	العربية الدولية للفنادق	27	مجموعة رم للنقل والاستثمار السياحي
6	الاسلام الدولية للنقل والتجارة	17	الفارس الوطنية للاستثمار والتصدير	28	مدارس الاتحاد
7	الاسواق الحرة الاردنية	18	المتخصصة التجارة والاستثمارات	29	مسافات لنقل المتخصص
8	البترو الوطنية	19	المقايضة للنقل والاستثمار	30	مستشفى ابن الهيثم
9	البحر المتوسط للاستثمارات السياحية	20	المؤسسة الصحفية الاردنية الراي	31	مصفاة الترو الاردنية جوبترول
10	البلاد الخدمات الطبية	21	النقلات السياحة الاردنية جت	32	نوبل للتجارة والاستثمار
11	الجنوب للالكترونيات	22	شرى لتنمية القابضة	33	الدولية للاستثمارات الطبية

المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على بيانات البورصة

الملحق رقم (2) : نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	3.299856	Prob. F(1,93)	0.0725
Obs*R-squared	3.392381	Prob. Chi-Square(1)	0.0655

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 05/22/19 Time: 12:46

Sample: 1 99

Included observations: 99

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.83E+15	2.62E+16	-0.069954	0.9444
LA_TAILLE	6.31E+13	1.54E+15	0.040986	0.9674
LIQUIDITE	7.31E+12	2.04E+13	0.357815	0.7213
ENDETEMENT	-2.76E+15	1.24E+16	-0.222544	0.8244
EARNING	3.49E+14	2.79E+14	1.249789	0.2145
RESID(-1)	-0.262600	0.144560	-1.816551	0.0725
R-squared	0.034266	Mean dependent var	-1.585859	
Adjusted R-squared	-0.017655	S.D. dependent var	2.07E+16	
S.E. of regression	2.09E+16	Akaike info criterion	78.05440	
Sum squared resid	4.07E+34	Schwarz criterion	78.21168	
Log likelihood	-3857.693	Hannan-Quinn criter.	78.11804	
F-statistic	0.659971	Durbin-Watson stat	2.057788	
Prob(F-statistic)	0.654686			

المصدر: من اعداد الطالبتين من مخرجات برنامج (Eviews9)

الملحق رقم (3): نتائج اختبار تجانس تباين الخطأ

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.175881	Prob. F(1*96)	0.6759
Obs*R-squared	0.179217	Prob. Chi-Square(1)	0.6720

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 05/22/19 Time: 12:48

Sample (adjusted): 2 99

Included observations: 98 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.09E+32	2.55E+32	1.600075	0.1129
RESID^2(-1)	0.042769	0.101981	0.419381	0.6759
R-squared	0.001829	Mean dependent var		4.27E+32
Adjusted R-squared	-0.008569	S.D. dependent var		2.48E+33
S.E. of regression	2.49E+33	Akaike info criterion		156.6539
Sum squared resid	5.96E+68	Schwarz criterion		156.7066
Log likelihood	-7674.040	Hannan-Quinn criter.		156.6752
F-statistic	0.175881	Durbin-Watson stat		1.996317
Prob(F-statistic)	0.675874			

المصدر : من إعداد الطالبتين من مخرجات برنامج (Eviews9)

الصفحة	المحتوى
IV	الإهداء
V	الشكر
VI	الملخص
VII	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
IX	قائمة الملاحق
X	قائمة المختصرات
أ	المقدمة
الفصل الأول: الادبيات النظرية والتطبيقية حول إدارة الأرباح	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الإطار النظري لإدارة الأرباح
3	المطلب الأول: ماهية إدارة الأرباح
3	الفرع الأول: تعريف إدارة الأرباح
4	الفرع الثاني: التمييز بين مفهوم إدارة الأرباح ومفاهيم مرادفة له
8	المطلب الثاني: دوافع وأسباب وطرق كشف عن إدارة الأرباح
8	الفرع الأول: دوافع إدارة الأرباح
9	الفرع الثاني: طرق الكشف و أسباب إدارة الأرباح
13	الفرع الثالث: أهداف وأساليب إدارة الأرباح
16	المطلب الثالث: أخلاقيات وانعكاسات إدارة الأرباح ومسؤولية الأطراف المختلفة
17	الفرع الأول: أخلاقيات إدارة الأرباح
18	الفرع الثاني: انعكاسات إدارة الأرباح على الأسواق المالية
19	الفرع الثالث: مسؤولية الأطراف المختلفة في عمليات إدارة الأرباح
20	المطلب الرابع: العوامل المحددة لممارسة ونتائج إدارة الأرباح
20	الفرع الأول: العوامل المحددة لممارسة إدارة الأرباح
22	الفرع الثاني: نتائج إدارة الأرباح
23	المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول إدارة الأرباح

23	المطلب الأول: الدراسات العربية
26	المطلب الثاني: دراسات الأجنبية
29	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: دراسة قياسية للعوامل المحددة لممارسة إدارة الأرباح	
31	تمهيد
31	المبحث الأول: طريقة الدراسة
32	المطلب الأول: المجتمع و عينة الدراسة
32	المطلب الثاني: متغيرات الدراسة و كيفية قياسها
35	المبحث الثاني: مناقشة وعرض النتائج
35	المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة
42	المطلب الثاني: تحليل و مناقشة النتائج
44	خلاصة الفصل الثاني
45	الخاتمة
49	قائمة المصادر والمراجع
53	الملاحق
57	فهرس المحتويات